الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر ولاية سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة: علوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

بعنوان:

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1990 – 2022

من إعداد الطالبة:

بلحاج جمعة

تحت إشراف الأستاذة:

د. بختاوي فاطيمة الزهراء

لجنة المناقشة

أ.د هاشمي طيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيسا
د.بختاوي فاطيمة الزهراء	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	مشرفا
د. مهدي عمر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمـي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر ولاية سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة: علوم التجارية
تخصص: مالية و تجارة دولية

بعنوان:

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2022

من إعداد الطالب:
بلحاج جمعة

تحت إشراف الأستاذة:
د. بختاوي فاطيمة الزهراء

لجنة المناقشة

أ.د هاشمي طيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيسا
د.بختاوي فاطيمة الزهراء	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	مشرفا
د. مهدي عمر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

- إلى أمي أطال الله في عمرها.
- إلى كل الأهل والأحباب.
- إلى كل أساتذتي.

أهدي هذا البحث المتواضع راجيا من العلي القدير أن يجد القبول والنجاح.

شكر و تقدير

بعد الحمد والشكر لله العلي القدير الذي وفقني لانجاز هذا العمل المتواضع، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة"بختاوي فاطيمة الزهراء"على ما قدمته من توجيهات قيمة وملاحظات نيرة طوال فترة انجاز هذا العمل .

كما أوجه شكري وامتناني لكل من كانت له يد المساعدة في إتمام هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويـات

الموضوع	الصفحة
إهداء **شكر وتقدير** **فهرس المحتويات** **قائمة الجداول** **قائمة الأشكال** **قائمة الملاحق**	
المقدمة العامة	**أ–و**
الفصل الأول: الدراسات الأدبية و الدراسات السابقة	**06**
تمهيد	**06**
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	**07**
المطلب الأول: مفهوم و أهمية التجارة الخارجية	**08**
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	**08**
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	**09**
الفرع الثالث: مكونات التجارة الخارجية	**11**
المطلب الثاني: التخصص و التجارة الخارجية	**12**
الفرع الأول: تعريف التخصص	**12**
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التخصص الدولي	**13**
الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	**16**
المطلب الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي	**17**
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	**17**
الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي	**18**

فهـرس المحتويـات

الفرع الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	**20**
المبحث الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي	**25**
المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	**25**
الفرع الأول: المكاسب التجارية (الآثار الإيجابية)	**25**
الفرع الثاني: مساهمات التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي	**26**
الفرع الثالث : التأثيرات السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	**27**
المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي	**28**
الفرع الأول: علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي	**28**
الفرع الثاني: إستراتيجية إحلال الواردات	**28**
المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي	**30**
الفرع الأوّل : أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي	**30**
الفرع الثاني: إستراتيجية تشجيع الصادرات	**31**
الفرع الثالث : علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي	**32**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**33**
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	**33**
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	**43**
المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة	**50**
خاتمة	**51**
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	**52**
تمهيد	**53**
المبحث الأول: النموذج والمعطيات	**54**

فهـرس المحتويـات

المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة	**54**
المطلب الثاني: معطيات الدراسة	**54**
المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات	**55**
المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات	**55**
المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها	**61**
المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية	**62**
المطلب الثاني : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL وتحديد رتبته	**64**
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test	**65**
المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل	**66**
الفرع الأول: تقدير العلاقة في المدى الطويل	**66**
الفرع الثاني: تقدير العلاقة في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ VECM)	**67**
المطلب الخامس: اختبار جودة النمودج المقدر	**68**
خاتمة	**72**
الخاتمة	**74**
قائمة المراجع	**78**
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــوان الجدول	الصفحة
1-1	عجلات التقدم الأربعة	20
2-2	المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة	50
3-2	نتائج اختبار ADF للاستقرارية	52
4-2	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL	53
5-2	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test	54
6-2	نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل	55
7-2	تقدير العلاقة في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ VECM)	56
8-2	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	57
9-2	اختبار التجانس تباين الأخطاء	58

قائمة الأشكال

قـائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي	46
2-2	التمثيل البياني لسلسلة الصادرات	47
2-3	التمثيل البياني لسلسلة الواردات	49
2-4	فترات الإبطاء للنماذج المقدرة	53
2-5	الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي	57
2-6	المدرج التكراري للبواقي	59
2-7	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي	59

المقدمة العامة

مقدمة:

بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة الخارجية، وهكذا احتلت التجارة الخارجية هيئة خاصة، مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وخاصة بعد ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها وتحقيق المكاسب المرجوة منها.

ليس من شك أنّ التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد، فمهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريًا، حيث تحتاج هذه الدول إلى تصدير الفائض من منتجاتها لغيرها، لذا فالدولة ملزمة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول.

يعد النّمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، فهو يعتبر من أحد أهم المؤشرات الاقتصادية العامة التي تشير إلى الوضعية الاقتصادية للدولة وأحد أهم العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي للدولة على المدى الطويل، ومن إحدى أهم سمات التقدم الاقتصادي من ناحية أخرى.

إنّ تحقيق النّمو الاقتصادي القوي والمستدام، يُعتبر من أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي شغلت حيز كبير من اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار في الدول، سواءًا تلك المتقدمة منها أو النامية والتي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لديها من خلال رفع معدلات نمو نصيب الفرد (متوسط الدخل الحقيقي للفرد)، من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية أولت أهمية كبيرة بموضوع النمو من خلال القيام بجملة من الإصلاحات مست مجموعة من القطاعات من بينها قطاع التجارة الخارجية، و

لقد جاءت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في ظل السياق تميز بتحولات عالمية جديدة أدت إلى التخلي عن النظام الاشتراكي كنموذج للتنمية، و تبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب لها و كذلك بتخلي دول العالم الثالث عن نهجها الاقتصادي الخاص بها، بعد فشلها في تحقيق عملية التنمية و اتباعها لنهج اقتصاد السوق، كما تسعى الجزائر للإندماج الاقتصاد العالمي و ذلك من خلال توقيعها اتفاق الشراكة الأورو جزائرية و سعيها الحثيث للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

انطلاقًا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي :

- **الإشكالية** : ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النّمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

و يندرج تحت هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي التجارة الخارجية و فيما تتمثل أهميتها و اسباب قيامها؟
- فيما تتمثل طبيعة علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي؟
- هل هناك أثر للتجارة الخارجية على النّمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني؟

1. فرضيات الدراسة :

انطلاقًا من إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

- تكمن علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في (تأثير التجارة الخارجية على النمو، الواردات والنمو الاقتصادي، الصادرات والنمو الاقتصادي).
- تؤثر الصادرات تؤثيرًا إيجابيا و معنويًا على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير و الطويل.

- تؤثر الواردات تأثيرا سلبيًا على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل.

2. أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل أسباب اختيارنا للموضوع فيمايلي:

- الأهمية البالغة التي أولتها الأدبيات النظرية و الدراسات التجريبية حديثا لموضوع العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و الجدل القائم حول طبيعة و اتجاه العلاقة السببية بينهما.
- المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الدولي.
- التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري و التجارة الخارجية خاصة بعد الإصلاحات المنتهجة.
- الإهتمام الشخصي لموضوع تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و الذي له علاقة وثيقة بالتخصص.

3. أهمية الدراسة :

يتمتع مفهوم التجارة الخارجية بأهمية عملية وعلمية كبيرتين لما له من انعكاسات على النشاط الاقتصادي، أما الأهمية العملية فتتمثل في أنّ التجارة الخارجية تعتبر عاملاً مهمًا في توفير التمويل اللازم لعمليات التنمية الاقتصادية خصوصًا في حالة البلدان النامية، لأنها تساعد تلك البلدان في الحصول على السلع والخدمات الضرورية التي لا تستطيع إنتاجها داخليًا، وكذلك تساعدها في تعزيز مستويات الإدخار والاستثمار فيها، بينما تتمثل الأهمية العلمية في أنّ هذه الدراسة قد تساعد مع غيرها من الدراسات السابقة واللاحقة في سد الفجوة المعرفية حول هذا الموضوع بتكوين إطار فلسفي ومفاهيمي.

4. أهداف الدراسة :

تسعى هذه الورقة إلى إبراز أهمية التجارة الخارجية ودورها في تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، والتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، ومن ثمّ محاولة بناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ومحاولة الخروج بتوصيات من شأنها تعزيز عمليات التبادل الخارجي والنمو الاقتصادي الجزائري .

5. حدود الدراسة :

يناقش هذا البحث أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في إطار مكاني يقتصر على الجزائر بحدودها الجغرافية المعروفة، وإطار زمني يشمل الفترة من 1990م حتى 2022م.

6. منهجية الدراسة :

بما أنه تم تقسيم البحث إلى فصلين أحدهما نظري و الآخر تطبيقي فإنه سيتم الإعتماد على منهجين و هما:

- **المنهج الوصفي:** و ذلك من خلال عرض كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من مفاهيم وسرد للأدبيات النظرية و كل مايتعلق بالجانب النظري، ثم مختلف الجوانب المتعلقة بعلاقة تطور التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي إلى عرض مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت تحليل العلاقة القائمة بين التجارة والنمو.

- **المنهج التحليلي:** أما الفصل التطبيقي فسيتم فيه إستخدام نماذج القياس الاقتصادي المتمثلة في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ثم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بالاعتماد على برنامج EVIEWS10، استخراج

النتائج و القيام بالاختبارات.

7. صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات الدراسة في مايلي:

- قلة المراجع الموجودة على مستوى الجامعة التي تصب في موضوع الدراسة خاصة الكتب.
- التضارب الكبير في الاحصاءات.
- الاعتماد على مصادر المعلومات المشتقاة من المواقع الالكترونية.

8. هيكل الدراسة :

لإنجاز الدراسة وللإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين وفقا لطريقة IMRAD في تنظيم المذكرات كالتالي:

تناولنا من خلال الفصل الأوّل والمعنون بالدراسات الأدبية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، والتي تم توضيحها من خلال ثلاث مباحث، حيث تم التطرف في المبحث الأوّل إلى تحديد ماهية التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، والذي ينقسم بحد ذاته إلى ثلاث مطالب حيث تحتوي كل منها على التوالي : مفهوم و أهمية التجارة الخارجية، التخصص والتجارة الخارجية و مفهوم النمو الاقتصادي.

والمبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى طبيعة علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، وتنقسم إلى ثلاث مطالب التي تحتوي كل منها على التوالي: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، الواردات و النمو الاقتصادي، الصادرات و النمو الاقتصادي.

أما المبحث الثالث عرضنا فيه البعض من الدراسات السابقة في الموضوع باللغة العربية والأجنبية، وبعدها تم عرض تقييم الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني، سنخصصه لدراسة قياسية توضح أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين(1990-2022)، و التي تم توضيحها من خلال ثلاث مباحث، حيث تم التطرق إلى المبحث الأول: بعنوان النموذج والمعطيات، و الذي ينقسم إلى مطلبين: المطلب الأول سنتطرق فيه إلى وصف نموذج الدراسة، و المطلب الثاني يتضمن معطيات الدراسة.

والمبحث الثاني سنتطرق فيه إلى الدراسة الوصفية للمتغيرات، الذي ينقسم بدوره إلى مطلبين: المطلب الأول يتضمن التمثيل البياني للمتغيرات، أما المطلب الثاني فسيتم فيه التحليل الوصفي للعينة.

أما بالنسبة للمبحث الثالث عرضنا اهم النتائج و مناقشتها، والتي تم توضيحها من خلال أربعة مطالب: حيث تحتوي كل منها على التوالي: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL، اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test و تقدير العلاقة في الأجلين القصير و الطويل.

الفصل الأول

تمهيد:

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها حيث يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات ملحوظة في مجال التجارة الدولية، وهي تعد من القطاعات المهمة كونها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وأحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، فهي تضمن تدفق للسلع والخدمات من وإلى البلد، كما أنها وسيلة من الوسائل الأساسية التي تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي، وتواجه العلاقات الاقتصادية نحو الرفع من مستوى المعيشة والتوسع في الإنتاج، في تجارة السلع والخدمات.

إنّ تطور التجارة الخارجية إلى بلد يتوقف أساسًا على كفاءة جهازه والخدمات الإنتاجي سواء من ناحية جودة المنتجات أو الأسعار التنافسية في يقدمها المتعاملون، لكن في ظل المنافسة الدولية التي أصبحت التجارة الخارجية تمثل تحدياً كبيراً" في دائرة النشاط الاقتصادي الدولي، وهذا من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي، بحيث يرى عدد من المفكرين بأنّ التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فركزوا اهتمامهم على تشجيع تصريف المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وأنّ وسيلة تحقيق هدف زيادة الثروة الوطنية هي تصدير فائض الإنتاج، ومن ثم فإنّ مصدر الربح عندهم هو التجارة الخارجية.

فالجزائر كباقي الدول بحاجة إلى الإنتاج البلدان الأخرى و على تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية،حيث اهتمت بالتجارة الخارجية إهتمامًا بالغًا بغية إنعاش الإقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق سنعالج في هذا الفصل المعنون بالدراسات الأدبية و الدراسات السابقة، المقسم إلى ثلاث مباحث كالتالي :

- المبحث الأوّل: ماهية التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
- المبحث الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأوّل: ماهية التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الأنشطة الاقتصادية المهمة في البلدان المتقدمة والنامية من خلال دورها الإيجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتوفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية الضرورية[1].

كما وتمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لمختلف الدول، وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في ربط الاقتصادات والمجتمعات المختلفة، ومساعدتها في التطور والنمو من خلال نقل المعلومات والتكنولوجيا، وتصريف الإنتاج الفائض عن الحاجة وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية[2].

يعتبر النمو الاقتصادي مرادفا للتقدم الاقتصادي لذلك استحوذ فكر معظم الاقتصاديين ومتخذي القرار حول كيفية تحقيقه، حيث تسعى كل دول العالم المتقدمة والنامية إلى رفع معدلات النمو واستمرارها وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للثروات والإمكانيات المتاحة، ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي لذلك تركز الأبحاث على العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي حيث أن العلاقة بينهما لا تزال تثير جدلا واسعا بين الباحثين والاقتصاديين خاصة اتجاه العلاقة السببية بينهما.

[1] الكليدار، قصي قاسم وناصر، سعد عزيز، تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة (1950-2008)، العدد (41،2014)، ص 25.

[2] شاكر، أسعد رحيم، العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، المجلد(13)، العدد (40،2016)، ص3.

المطلب الأوّل: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

الفرع الأوّل : مفهوم التجارة الخارجية

تناول العديد من الاقتصاديين موضوع التجارة الخارجية كل حسب وجهة نظره، فمنهم من عرّف التجارة الخارجية على أنها مجموع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الدول، وعرّفها الاقتصاديون آخرون بأنها أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة والمعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة بحركة السلع والخدمات ورؤوس الدول المختلفة[1].حيث تعكس التجارة الخارجية الروابط الاقتصادي بين الإقتصادات الفردية و تشكل جزء من العلاقات التجارية للبلد و تشمل التبادل التجاري لجزء من انتاجها.

وهناك إقتصاديون لم يقتصروا على تعريف التجارة الخارجية بمفهومها المجرد، وإنما عدوا الاقتصاد الدولي والتجارة وجهان لعملة واحدة ليصبح التعريف أكثر تفصيلاً ليشمل أيضًا تفسير وتحليل المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وحركة الصرف الأجنبي وتفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشاركة فيها ليكون التعريف بأنها مجموعة الارتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات المالية والبشرية والتكنولوجية السلعية والخدمية التي تربط المصالح سواء كانت فردية أو ثنائية أو المتعددة الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو قانونيين في مختلف القطاعات الخاصة والتعاونية والخيرية والعامة والمختلطة[2].

وتعرف أيضًا بأنها : "عبارة عن حركة مجموع السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليًا[3]".

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي عبر الحدود و الأقاليم الدولية(أي هناك دوله مصدرة و أخرى مستوردة)، سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة و تتكون التجارة الخارجية من عنصريين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.

---

[1] علي، زينة طارق، 2018، أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجارة في العراق للمدة (2005–2015)، المجلد (4)، العدد (44،2018)، ص175.

[2] معروف، هوشيار،تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جديد، الأردن، 2013، ص 19.

[3] محمد بن ابراهيم التويجري، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تونس، 2007، ص 49.

و يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي لأي بلد كان، و ذلك من خلال توزيع الأنشطة الصناعية للبلد، بالإضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمة أيضا في التنمية من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها.

الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية

من المعروف تاريخيًا أنّ تزايد ونشأه التجارة الخارجية وازدهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص وتقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في إنجلترا، والتوسع في الاكتشافات الجغرافي وتزايد طرق المواصلات وتقدم وتطور وسائل الإيصال، ومع تزايد الحاجة إلى المزيد من الإشباع لدى الأفراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور وتزايد أهمية التجارة الخارجية، ونضيف إلى ذلك انقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلى المجموعة الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك وفي ضوء هذا التمهيد يمكن أن تبرز أهمية التجارة في النقاط التالية :

- يشير الكثير من المحللين أنّه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولما تضاعف في حجم السكان وذلك لأنّ دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، والمواد الخام وغيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم؛
- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية؛
- تعتبر التجارة الخارجية منفذ لتعريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي إستيعابه؛
- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبية للدول النامية؛
- القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأنّ تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، فن الأيدي العاملة، وقد تكون غير متوفرة بالبلد؛
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات؛
- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة؛
- إنّ الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتمادًا أساسيًا، حيث أنّ تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال والخبرة والتقدم الفني من الخارج وتلك دعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول، و من ناحية أخرى نجد أنّ الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقاً دائماً لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأوّلية)، وبالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها؛
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة[1].
- إنّ التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلح يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليًا.
- إنّ التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع و الخدمات وبتكلفة أقل عن ما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية، أي أنّ مبدأ التخصص الدولي بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية، وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية.

كما يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورًا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يبعب دورًا في زيادة الاستثمارات الجديدة وفي بناء المصانع وبالتالي إنشاء

[1] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة الجزء الأوّل، دار الرضا للنشر، 2000، ص 58.

البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية[1].

الفرع الثالث : مكونات التجارة الخارجية

من التعريف السابق للتجارة الخارجية يمكن تقسيمها إلى :

أولاً : الصادرات

تعرف الصادرات على أنّها قيمة السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل المقيمين والمحولة بصفة نهائية لغير المقيمين. وتقيم الصادرات بسعر FOB خارج الرسم على القيمة المضافة؛ بحيث لا تدخل نفقات التأمين والنقل البحري بينما تدخل كل النفقات الأخرى المتعلقة بتكلفة البضاعة مثل النقل والهوامش التجارية من لحظة البيع حتى شحن البضاعة على الباخرة في حالة النقل البحري، أو إلى الحدود في حالة النقل البري.

وتتضمن الصادرات المشتريات المباشرة من السلع كالخدمات الإنتاجية من قبل غير المقيمين مثل السياح الأجانب، بينما لا تتضمن المواد التي تعاد فيما بعد مثل المواد الموجهة إلى المعارض لتسويقها أو خروج المعدات من أجل الإصلاحات[2].

ثانيًا : الواردات

تعرف الواردات على أنّها مجموع السمع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل غير المقيمين والمحولة بصفة نهائية للمقيمين. وتقيم الواردات من السلع بقيمتها CAF حيث تدخل جميع التكاليف بالإضافة إلى نفقات التأمين و النقل و بدون احتساب الرسم الوحيد على إجمالي الإنتاج والحقوق على الواردات، بينما تقيم الواردات من الخدمات الإنتاجية كالتأمين مثلا بسعر السوق. وتستبعد من الواردات كل من السلع العابرة للوطن في اتجاه بلدان أخرى والسلع المقبولة مؤقتًا على التراب الوطني على أن تغادر التراب الوطني بعد

[1] رشاد لعصار و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ترجمة عبد المجيد قدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 74.

فترة زمنية معينة، كتجهيزات بعض الشركات الخارجية التي تدخل الوطن لإنجاز بعض المشاريع، وكذلك المواد المعروضة في المعارض[1].

المطلب الثاني : التخصص و التجارة الخارجية

من أجل قيام التجارة الخارجية يعود إلى مشكلة الندرة النسبية للموارد، فلاستغلال الموارد المتاحة للدول يجب أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها أو أن تكلفة إنتاجها كبيرة بالنسبة لها ومن هنا تظهر أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة و مدى ارتباطها بالتجارة الخارجية.

الفرع الأوّل : تعريف التخصص

يعرف التخصص spécialisation على أنّه : القيام بإنتاج سلعة معينة في دولة معينة بحيث تصبح هذه الدولة متخصصة في إنتاجيا وفقًا لما تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية، بحيث تنتجها بأقل تكلفة ممكنة، وبأعلى قدر ممكن من الكفاءة؛ إذ يتم مبادلتها مع سلعة أخرى منتجة في دولة أخرى لا تستطيع أن تنتجها الدولة داخل حدودها، أو تنتجها بنسبة أقل من حاجتها لها أو بتكاليف أكثر من الدول الأخرى المنتجة لها.

و قد تطور التخصص الدولي في اتجاهين مختلفين اتجاه إنتاجي واتجاه إقليمي، حيث ينقسم الاتجاه الإنتاجي إلى[2] :

1- التخصص القطاعي؛ أي التخصص على أساس فروع الإنتاج الأساسية.

2- التخصص داخل القطاع؛ أي التخصص في فروع و ميادين إنتاج معينة داخل القطاع.

3- تخصص مؤسسات كعينة في إنتاج سلع محددة.

[1] قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، المرجع السابق، ص 74.

[2] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المناهل اللبناني، بيروت، 2010، ص ص 47-48.

بينما يتضمن الاتجاه الإقليمي إنتاج سلع معينة ومكوناتها للسوق العالمية، وذلك على مستوى بلدان معينة أو مناطق معينة.

كما يمكن أن نجد في تخصص الإنتاج مجموعة من الأنواع كالتخصص في إنتاج السلع الجاهزة أو التخصص في إنتاج مكونات السلع أو التخصص التكنولوجي والذي يتمثل في القيام بعمليات تكنولوجية تصب في إنتاج السلع الجاهزة[1].

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في التخصص الدولي

تختلف العوامل المؤثرة في قيام و تشكل هيكل و بنية التخصص الدولي منها العوامل الطبيعية كالمناخ، والموارد الطبيعية، ومنها العوامل الاقتصادية كرؤوس الأموال وتكاليف النقل، وفيما يلي شرح كل منها[2] :

أوّلاً : العوامل الطبيعية

تعتبر العوامل الطبيعية من بين أهم العوامل المؤثرة في التخصص الدولي من خلال مناخ الدول وظروفها الطبيعية وكذا الموارد الطبيعية التي تكتسبها.

أ. مناخ الدولة والظروف الطبيعية :

إنّ الظروف المناخية والطبيعية تؤثر تأثيرًا كبيرًا على كميات إنتاج السلع في أي دولة من دول العالم المختلفة، وقد تؤدي هذه الظروف إلى تخصص دولة ما في إنتاج المواد الأوّلية، أو بعض أنواع النشاطات الزراعية أو الصناعية.

و على الرغم من أهمية مناخ الدولة في تشكيل هيكل التخصص الدولي، إلاّ أنّ أهمية هذا العامل تضعف تدريجيًا بسبب التطورات العلمية والتكنولوجية. فقد أصبح بالإمكان القيام بتغيرات مصطنعة في مناخ دولة ليتلاءم مع الظروف المناسبة للإنتاج، كانتشار ظاهرة البيوت البلاستيكية.

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، المرجع السابق، ص 49.

[2] رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 38.

ب. الاختلاف في الموارد الطبيعية :

تختلف دول العالم اختلافًا كبيرًا في الموارد الطبيعية التي وهبها الله بها ومن أهم هذه الموارد الطبيعية : الأراضي الزراعية، والمعادن، والبترول وبالتالي يقوم التخصص وفقًا لهذه الموارد الطبيعية على الشكل الآتي :

- الدول التي تتوفر فيها أراضي زراعية تتخصص في المجل الزراعي أو الصناعات الغذائية المرتبطة بالمجال الزراعي.
- الدول التي تتوفر على البترول ومشتقاته تتخصص في إنتاج الصناعات البترولية.
- الدول التي تتوفر على المعادن تتخصص في الصناعات الثقيلة.

ولهذا يختلف التخصص الدولي من دولة إلى أخرى وفقا لاختلاف الموارد الطبيعية، وبالتالي يتم التبادل والتجارة الدولية وفقا لهذا التخصص.

ثانيًا : الظروف الاقتصادية :

تؤثر الظروف الاقتصادية على هيكل التخصص الدولي عن طريق مجموعة من العوامل و المتمثلة في :

أ. الاختلاف في رؤوس الأموال :

تعد رؤوس الأموال من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في هيكل التخصص الدولي، فبعض الدول تتمتع برصيد كبير من رأس المال كما هو الحال في الدول المتقدمة، وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج السلع كثيفة رأس المال كالآلات الإلكترونية، أمّا الدول التي تعاني من الندرة النسبية في رؤوس الأموال فتتخصص في إنتاج السلع التي لا تحتاج إلى رأس مال كبير كالصناعات الزراعية.

كما أنّه من الممكن للدول التي تعاني من ندرة نسبية لرؤوس الأموال أن تتغلب على هذه المشكلة عن طريق الاستعانة بالاستثمارات والقروض الأجنبية.

ب. تكاليف النقل:

تؤثر تكاليف النقل على الميزة أو قدرة الدولة التي تتمتع بها في التخصص، فمن جانب يساعد النقل على قيام التخصص الدولي، من خلال توسيع دائرة الأسواق أمام سلع دول العالم كافة، بحيث تتخصص بعض الدول في إنتاج سلع معينة، ومن جانب آخر أنّ ارتفاع تكاليف نقل هذه السلع قد يفقدها ميزة التخصص هذه.

ج. الاختلاف في الموارد البشرية :

تختلف دول العالم اختلافًا كبيرًا في الموارد البشرية المتوفرة لديها؛ وبالتالي فإنّ حجم الموارد البشرية المتوفرة في دولة معينة يؤثر على نوعية التخصص في أي دولة من دول العالم.

فبعض الدول تعاني من زيادة الموارد البشرية المتوفرة في سوق العمل، وهذه الزيادة تؤدي إلى انخفاض الأجور؛ وبالتالي تتخصص هذه الدول في الصناعة كثيفة العمالة كالنسيج وبعض الصناعات الزراعية، أمّا بالنسبة للدول التي تعاني من نقص في عرض الموارد البشرية، فإنّ ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأجور، وتتجه إلى التخصص في الصناعات كثيفة رأس المال.

د. التكنولوجيات الجديدة :

يعد هذا العامل من أهم عوامل قيام ونشوء التخصص الدولي، فالدولة التي تتوفر فيها التكنولوجيات الجديدة المتطورة تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج السلع والمعدات الإنتاجية ذات الأسعار المرتفعة، وأن مثل هذه السلع والمعدات لا تكون موجودة في دول أخرى وبشكل خاص في المرحلة المبكرة لظهورها.

الفرع الثالث : أسباب قيام التجارة الخارجية

لأجل معرفة أسباب قيام التجارة الخارجية لابد من الإحاطة بمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى توطن صناعة معينة في منطقة معينة دون المناطق الأخرى، أو في دولة دون الدول الأخرى أو تخصص منطقة بإنتاج سلعة معينة ثم تبادله ما يفيض عن حاجتها من تلك السلعة مع إنتاج المناطق الأخرى من السلع الأخرى، و كما هو معروف بأنّ أسمى التبادل الداخلي ففي كلتا الحالتين تتخصص الدولة أو المنطقة في إنتاج السلعة أو السلع التي تستطيع أن تعرضها للبيع في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها في الدول أو المناطق الأخرى، كما تقوم بالحصول على بعض السلع من الخارج التي ستطيع الحصول عليها بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الداخل، وكل ذلك يتم عن طريق التجارة الخارجية[1].

فيرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدولة إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، إذ أنّ هناك محدودية في الموارد الاقتصادية، فمن ناحية وجدت هاته الموارد بطبيعتها بكميات محدودة، ومن ناحية أخرى ويسبب في استخدامات اللانهائية تصبح هاته الموارد أكثر محدودية وهو ما يؤثر في إنتاج السلع والخدمات[2].

- صعوبة تحقيق الانتقاء الذاتي في كل السلع وذلك بسبب المزايدة الطبيعية والمكتسبة.
- التخصيص الدولي واختلا في تكاليف الإنتاج.
- اختلاف ظروف الإنتاج، فما يصلح إنتاجه وزراعته في مناطق ذات المناخ الموسمي، كالموز و القهوة لا يصلح في مناخ آخر.
- وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي، مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه.
- تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى.
- اختلاف ميول أذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع دون غيرها.

[1] حمزة خولة، "أثر سياسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماستر، جامعة أم بواقي، 2013-2014، ص 06.

[2] الناصر بوطيب، وآخرون قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015/2000، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، الجلد 05، العدد 02 ، البليدة، 2021، ص 96.

- السعي لرفع مستوى المعيشة محليها وزيادة الدولة القومي[1].

المطلب الثالث : مفهوم النمو الاقتصادي

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي لفترة طويلة من العقود المالية، ويشكل النمو وما يرتبط به من عوامل محددة المحور الرئيسي لنموذج وسياسات التطرية الاقتصادية الكلية، بل ولصانعي القرار في مختلف بلدان العالم، إذ يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرًا ذا أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين، كونه يمثل رأس السياسات الاقتصادية التي ترسمها الحكومات التي تسعى إلى تحقيقها، حتى أصبح ينظر إليه على أنّه معيار للحكم على نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية المتبعة، و بما أنّه يمثل وسيلة لزيادة دخل الفرد وزيادة رفاهيته، تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيق نتائج إيجابية عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي.

الفرع الأوّل : تعريف النمو الاقتصادي

على العموم يعرف النمو الاقتصادي على أنّه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرح الفرد في محيط اقتصادي معين[2].

كما يعرف أيضًا على أنّه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[3]، ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان، أي أنّه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. و يعرفه Jacques Lecaillan بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل[4].

[1] مديحة بن زكريا بن علو، شيبان نصيرة، دورة إعادة تأطير و إصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، المجلد 04، العدد 03، الجلفة- الجزائر، 2019، ص ص 385-386.

[2] Jean Arrous, les théories de la croissance, « La pensée économique contemporaine », édition du seuil, 1999, P9.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003/2002، ص11.

[4] Jacques Lecaillon, la croissance économique, Edition Cujs, P10.

أما حسب تعريف Josephe Shomputer : "فإنّ النمو الاقتصادي يمكن الاستدلال عليه في حجم إرتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة"[1]، وهناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني و الناتج الوطني"[2].

ويعرفه Jean Rivoire بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة[3].

إذن حسب التعاريف تستخلص أنّ النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية وعملية مستمرة وطويلة الأجل بما أنّها تركز فقط على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن تهتم بالنوعية، والتعاريف توصف أنّ النمو هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية. وعلى ذلك فإنّ النمو الاقتصادي يعني :

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست فكرية.
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

الفرع الثاني : قياس النمو الاقتصادي

توجد مجموعة من المؤشرات تستخدم لقياس النمو الاقتصادي، ويجدر التنبيه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تدخل ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل. كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقة من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقديم وتقييم تلك المؤشرات[4].

---

[1] جهينة سلطان العيبي, خضر, زكريا ، أنتم علي قائم (علم اجتماع التنمية) الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع : الطبعة الأولى 1939، ص37.

[2] محمد سحث مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 39 .

[3] Jean Rivoire, L'économie de marché, Que Sais-je?, Alger, Edition dahleb, 1994, P79.

[4] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، 2006، ص89.

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي مؤشرا على زيادة معدل مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي في بلد معين، غير أنه توجد مجموعة من المشكلات عند استعمال النمو في الناتج المحلي الإجمالي لقياس جودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان[1].

- إنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف على السلع المستعملة لتخفيض القيمة الإسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس.
- إنّ الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقًا سلبيًا مثل الإنفاق على بناء السجون.
- إنّ الناتج المحلي الإجمالي لا يؤخذ في الحسبان الوافرات الخارجية الإيجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.
- إنّ الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، فهو يدخل تقديرات فقط.
- إنّ الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية مثل السيارات المستعملة أو المنازل المستعملة.
- ويرى الدكتور إبراهيم العيسوي أن الدخل ليس هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادي، وإنما هو على أحسن الفروض هدف نائب عن الهدف الأصلي وهو تحسين الرفاهية الاجتماعية، حيث أن الرفاهية الاجتماعية لا تتوقف على عوامل مادية فقط، وإنما تتوقف على عوامل غير مادية لا تدخل في حساب الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي[2].

أما أساليب قياس النمو الاقتصادي فهما[3] :

أ. معدل النمو البسيط :

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية مقارنة بسابقتها ويستخدم في التقييم قصير الأجل لسياسات الحكومة ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

[1] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 73.

[2] ابراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق ، مصر، 2000 ، ص 101.

[3] السيرتي محمد و نجا عبد الوهاب النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية ، مصر، 2008، ص 340.

ب. معدل النمو المركب :

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي لفترة زمنية معينة، ويستخدم لتقييم الخطط طويلة الأجل للحكومة ويحسب كالآتي:

إذا رمزنا لمعدل النمو المركب ب TCC و الناتج المحلي الإجمالي ب GDP فإنّ:

$$TTC = \sqrt[n]{\frac{GDPn}{GDP0}} \quad -1$$

الفرع الثالث : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي، ومع ذلك فهناك عوامل معينة تلعب دوراً مهمًا في المحاولات الرامية إلى تطوير مثل هذه النظرية، ويمكن تحديد هذه العوامل بما يلي[1] :

أولاً : كمية ونوعية الموارد البشرية

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، واستخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية :

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، و إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع زيادة في عدد السكان إلى الضعف، فمعنى هذا أنّ الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.

يدل هذا على أنّ زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية النمو الاقتصادي في الأقطار النامية، خاصة تلك التي تعاني من الضغط السكاني، والجدير بالملاحظة أنّ المعادلة السابقة تستخدم السكان مؤشراً كميًا فقط، إلا أنّه توجد هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

[1] محمد موسى حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 270.

فمثلا تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة، أي بزيادة عدد السكان القادرين والراعيين في العمل، وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل نذكر ما يلي[1] :

1. مقدار الوقت المبذول في العمل، أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
2. نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال.
3. كمية ونوعية الوسائل الحديثة المستخدمة في الإنتاج والمواد الأولية المتوفرة.
4. درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل

بدوا أنّ الأقطار الصناعية قد شهدت خلال العشرين سنة الماضية انخفاضًا مستمرًا في العامل الأول وزيادة مستمرة في بقية العوامل الأخرى، و يلاحظ أيضًا أنّ معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من معدل الطاقة الإنتاجية للفرد.

ويرجع السبب إلى أنّ الأفراد يميلون عادة إلى الاستغلال ساعات عمل أقل كلما تحسن مستواهم المعيشي، أي كلما ارتفع المستوى المعيشي أدى ذلك إلى تقليل حجم القوة العاملة الفعالة في سوق العمل، وذلك بسبب زيادة الإقبال على التعليم وتقليل أيام العمل، زيادة للرغبة في التمتع بالعطل، كذلك زيادة حجم السكان غير الفعال، حيث أنّ نسبة كبيرة من الأفراد تفضل ترك العمل في سن مبكرة نسبياً (الإحالة على التقاعد)، وكذلك زيادة معدل سن الحياة الذي يبلغ حوالي 70 سنة في الأقطار المتقدمة بالمقارنة مع حوالي 45 سنة في الأقطار النامية، وخاصة الفقيرة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول في آسيا.

[1] محمد حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن : 1997، ص ص 280-281.

ثانيًا : كمية وتوعية الموارد الطبيعية[1]

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية درجة لخصوبة التربة ، وفرة المعادن، المياه، الخ ....

يعتقد بعض الاقتصاديين بأنّه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية، فالموارد الطبيعية التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع، إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، عندها فإنّ الموارد عندئذ ستفقد تسميتها بالطبيعية وتصبح كأنّها من صنع الإنسان.

لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنيًا بمواردها الطبيعية، إلا أنّ مستواه المادي أو معدل نموه الاقتصادي سوف لا يتأثر مطلقا إذا بقيت هذه الموارد غير مستغلة، ومعنى هذا أنّ شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) إلى حالة إقتصادية (مستقلة)، ويتطلب ذلك ما يلي[2] :

- أن يكون الطلب على السلع التي يستخدم المورد في إنتاجها على مستوى يبرراستغلال هذه الموارد.
- أن يكون عرض رأس المال، المهارات الفنية ملائمًا لتحويل الموارد إلىإستعمالات مريحة.

ثالثا : تراكم رأس المال (Accumulation of capital)

لابد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل : الجسور، المستشفيات، .....إلخ، فالمعدل الذي يستطيع أن يضيفه المجتمع إلى كمية رأس المال يؤثر على معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع[3].

أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأوّلها :

- توقعات الأرباح؟
- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

[1] فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، السعودية، 1985، ص60.

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن، 2010، ص 80.

[3] محمد موسى حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، مرجع سابق، ص 262.

رابعًا : التقدم التكنولوجي

يعتبر التقدم التكنولوجي من بين المتغيرات النوعية التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، حيث يشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال وتطبيق المعرفة الفنية من أجل تحسين المستوى المعيشي.

ويتضمن التقدم التكنولوجي التغيير في عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة بحيث يمكن الحصول على منتجات محسنة أو المزيد من الإنتاج[1]، وذلك يؤدي حتمًا إلى النمو الاقتصادي.

وتلعب التجارة الدولية دورًا هامًا في زيادة التقدم التكنولوجي لدى بعض الدول المتخلفة، فقد سهل استيراد هذه الدول للآلات التكنولوجية المتطورة من دول أكثر تقدما تحولها نحو الصناعات المتطورة، هذا بالإضافة إلى الاستشارات الفنية التي لا تقل أهمية والتي ترافق شراء هذه الآلات[2].

ويعتبر سام ولسون عناصر النمو الاقتصادي سابقة الذكر (الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا بجمعها بطريقة أكثر فاعلية، ويلخصها في الجدول الآتي:

الجدول 1-1 عجلات التقدم الأربعة

عوامل التنمية الاقتصادية	أمثلة
الموارد البشرية	حجم القوى العاملة ، التعليم، المهارات
المصادر الطبيعية	النفط الغاز، التربة، المناخ
التكوين الرأسمالي	المعدات والمصانع، الرأسمال العام
التكنولوجيا وروح المجازفة الرأسمالية	نوعية العلم والمعارف، مكافأة الإبداع

المصدر : بول سام ولسون وآخرون الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص567.

[1] بول سام ولسون وآخرون، الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص566.

[2] فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 68.

بالإضافة العوامل الأربعة السابقة يحتاج النمو الاقتصادي إلى عوامل شجعة، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، وكذا نظام ضريبي يساعد ولا يعيق الاستثمارات الجديدة و نظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، بالإضافة إلى استقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي[1].

[1] محمد موسى حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 274.

المبحث الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

تمهيد :

رغم تنوع الدراسات التجريبية حول موضوع اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي إلاّ أنّه تبين وجود جدل كبير حول هذا الموضوع، واتجاه العلاقة بينهما رغم الاعتماد على مختلف نتائج الإحصاء القياسي، بحيث لم تتوصل هذه الدراسات إلى نتائج بشكل قاطع.

المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، من خلال ما توفره من مكاسب ومساهمات تخص النمو الاقتصادي (الآثار الايجابية)، كما قد تتسبب في تبعات تعيق معادلات هذا النمو (الآثار السلبية)[1].

الفرع الأوّل : المكاسب التجارية (الآثار الإيجابية)

- **المكاسب الساكنة أو الصافية :** وهي المكاسب التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لدافيد ريكاردو نتيجة التخصص الدولي، حيث أنّ كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وتجني الدولة المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج بالسلع التي لا تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ونتيجة لتقسيم العمل يزداد الإنتاج.
- **المكاسب الحركية :** وهي النوع الثاني من المكاسب التي تحصل عليها الدول من التجارة الخارجية وفق المدرسة الكلاسكية، وتتمثل هذه المكاسب في أنّ التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها من المكاسب الحركية الأخرى التي تجنيها الدولة من التجارة الخارجية تكمن في أنّ التجارة تمثل حافزًا للمنافسة.
- **مكاسب تجارية من خلال فائض الإنتاج :** بعد هذا المبدأ لآدم سميث حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج مما يؤدي إلى تعزيز تقسيم العمل ورفع مستوى الإنتاج، ومضمون هذا النوع من المكاسب ينطوي على أنّ التجارة الخارجية تعتبر منفذًا أو مصرفًا

[1] عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2012)، مطكرة الماجستير، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 36.

لفائض المنتجات إلى الأسواق العالمية، و التي لو بقيت في السوق المحلي فإنّه لن يتم بيعها و بالتالي تصبح هذه الموارد الاقتصادية[1].

الفرع الثاني : مساهمات التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي

- يمكن للتجارة الخارجية أن تقود إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية العاطلة في حالة غياب التجارة الخارجية
- تعد التجارة الخارجية وسيلة أو أداة لتحول الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والمهارات الإدارية والغير إدارية.
- تقوم التجارة بتحفيز وتسهيل التحقق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.
- تلعب التجارة الخارجية دور كبير من خلال توفير رؤوس أموال لإقامة مشاريع استثمارية تولد معدلات نمو مرتفعة.
- تساهم التجارة الخارجية في توليد السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة نمو الحجم الإنتاجي والدخول.
- توفر الإنتاجيات التي انخفض إنتاجها محليًا بسبب هجرة العمالة إلى القطاعات الأخرى.
- يمكن للتجارة الخارجية أن تكون سلاحًا ضد الاحتكار لأنها تحفز على أن يكون المنتجون المحليون أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية.
- تقدم الخدمات ومنتجات جديدة[2].

[1] الرجع نفسه، ص ص 63 64.

[2] عز الدين علي، المرجع السابق،

الفرع الثالث : التأثيرات السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي :

- قد تعمل التجارة الخارجية على استيراد التدخل من خلال الواردات، في ظل ظروف احتكارية أو غير احتكارية طريق الواردات الاستهلاكية، بحيث يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين، وهو ما يدفعهم لسحب أرصدتهم المدخرة بغرض تحسين القدرة التراثية من جديد، وعليه تتأثر المدخرات، وبالتالي الاستثمارات، ومن ثم يتراجع الناتج الوطني وتقل معدلات النمو الاقتصادي.
- قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة و التي تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو، فالتجارة الخارجية في كثير من الأحيان ما تنطوي على آثار إيجابية لصالح الدول المتقدمة في تعاملاتها مع الدولة النامية.
- الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد في حالتها الأولية بأسعار منخفضة كنتيجة لعدم القدرة على تصنيعها محليًا، وهو ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد أقل، لأنّه لا يتحقق لدى هذه الدول قيمة مضافة، خاصة وأنّ القيمة المضافة المتولدة بفعل تصنيع المواد الأولية تفوق وبكثير القيمة المضافة المتولدة في الإنتاج الأولي ذاته[1].

[1] ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2028/2017، ص 27.

المطلب الثاني : الواردات والنمو الاقتصادي

تلعب الواردات دور مهم في النمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية من خلال توفير الموارد الضرورية في العملية الإنتاجية.

الفرع الأوّل : علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسطية الضرورية لتوفير البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية ورفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفر، وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجية المتقدمة إلى نمو اقتصادي على عملية التحديث نقل التكنولوجيا الضرورية للإنتاج[1].

التأثير الإيجابي للواردات على النمو الاقتصادي يحدث عن طريق التحديث ونقل التكنولوجيا للبلد المستورد، تسمح التجارة الخارجية للمجتمع بأن يحصل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة أقل، أي أنّ مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية بين الدول غالبًا ما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدولة، وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية، وهذا من خلال تخفيض التكاليف أو تقليص فاتورة مع عدم التقليل من حجم الاستهلاك أو كمية السلع المقتناة، وأيضًا كل ذلك دون الإضرار بنوعية وجودة هذه السلع المستوردة[2].

ومن جهة أخرى تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد، الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع وتكاليف الواردات، يجعلها تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تمتاز يضعف قطاع الإنتاج الذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات.

الفرع الثاني : إستراتيجية إحلال الواردات

يمكن تعريفها تلك الإستراتيجية التي تقوم على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة من خلال إقامة الصناعات التي تحقق من

[1] كنزة وشن، دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي (مجلس التعاون الخليجي نموذجًا 2001-2018)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص 51.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مصر، الدار الجامعية، 2006، ص 376.

فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة تتطلب تنفيذ الإستراتيجية، مما ينعكس في النهاية على تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي[1].

وتمر إستراتيجية إحلال الواردات بثلاث مراحل، يتم من المرحلة الأولى فرض قيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، لكثرة الطلب على هذه السلع، كما أنها لا تحتاج إلى بنية وهياكل، وفي المرحلة الثانية يتم إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بسبب ارتفاع مستوى معيشة السكان نتيجة المرحلة الأولى، بينما تبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة بعد أن تكون الصناعة قد استندت فرص الأحلام ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات، ومن ثم يتم إنتاج مستلزمات الإنتاج والصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج[2]، وتهدف إستراتيجية الإحلال إلى :

- زيادة معدلات الإدخار والاستثمار .
- إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة.
- توفير عملة صحية تسمح باستيراد السلع الوسيطة أو الرأس مالية[3].

كما أنّ هذه الإستراتيجية تواجه مجموعة من المشكلات والتي تمثلت في :

- اصطدمت هذه الإستراتيجية بالقدرة المحددة للسوق المحلية واعتمادها على نمط استهلاكي معين.
- أدت هذه الإستراتيجية إلى التنوع في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة الإنتاجية.
- ترتب على ضيق السوق زيادة مشاكل الطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات المنتجة في تلك الصناعات وبالتالي عدم قدرة تلك الوحدات على استيعاب المزيد من العمالة.

[1] كنزة وشن، المرجع السابق، ص 52.

[2] عز الدين علي، مرجع سابق، ص 68.

[3] كنزة وشن، مرجع سابق، ص 53.

- إنّ اتباع هذه الإستراتيجية أدى إلى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل.
- نتيجة الاستمرار بالإنتاج بهدف إشباع الحاجات المدعمة حاليًا في السوق تزايد واردات التقنية الأجنبية وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتنعمت التبعية التقنية للدول الأجنبية[1].

المطلب الثالث : الصادرات والنمو الاقتصادي

للصادرات أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة وخاصة الدول النامية منها التي تعتبرها محرك للنمو، لذا لدى بدأ الاهتمام بإستراتيجية الصادرات كبديل لإستراتيجية إحلال الواردات.

الفرع الأوّل : أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي

- إنّ التوسع في الصادرات يسهم في تمكن الدول من التخصص في إنتاج تصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، ما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة، وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج.
- أنّ سياسة التوسيع في الصادرات تساعد على التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.
- إنّ التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج، ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية، فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتحسين الإنتاجية ومعدلات النمو.
- زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب، مما يؤدي إلى زيادة المخترعات وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية.
- توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة، مما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية وزيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

[1] كنزة وشن، مرجع سابق، ص 54.

الفرع الثاني: إستراتيجية تشجيع الصادرات

تركز على إنشاء صناعات تتوفر فيها فرص تصدير كل أو جزء من نتائجها بدلاً من الاعتماد على الصادرات الأولية، وكذلك من خلال التضييع عن طريق التصنيع السلع النصف مصنعة المستوردة واليد العاملة المحلية الرخيصة باعتبارها ميزة نسبية.

وذلك لأنّ إستراتيجية إحلال الواردات لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتعد مرحلتها الأولى المتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة[1].

حيث تتمثل فوائد هذه الإستراتيجية في :

- توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير.
- الاستفادة من وفرة الحجم لكونها متوجهة نحو الخارج (الدول الغربية بالخصوص) الأسواق.
- تحقق أهداف زيادة حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخل.
- توفر نظام تنافسي على الشركات المحلية والذي يجبر هذه الشركات على زيادة كفاءتها.
- تسمح بتنويع الصادرات وتحقيق الاستقرار في المداخيل من العملة الصعبة[2].

ولنجاح هذه الإستراتيجية استوجب توفير مجموعة من الثروة و التي تمثلت في:

- استقرارية السياسة الاقتصادية.
- توفر الحوافز للمصدرين يما تشمله من إعفاءات ضريبية والمكملة للنشاط الاقتصادي.
- سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والتصدير والقدرة على المنافسة.
- وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز الصادرات.
- الاستفادة ما نظام المناطق الحرة.
- وجود درجة عالية من التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني[3].

[1] عز الدين علي، مرجع سابق، ص 71.
[2] كنزة وشن، مرجع سابق، ص 56.
[3] المرجع نفسه، ص 56-57.

الفرع الثالث : علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي

توصلت العديد من الدراسات التحليلية والقياسية إلى أنّ النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، كما أثبت ذلك تجارب بعض الدول النامية التي تبنت هذه الإستراتيجية ، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بإستراتيجية تشجيع الصادرات وتركيز جهودهم في البحث وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة[1].

إنّ فتح المجال أمام الصناعات الوطنية وتنمية الصادرات سوف يعود بمكاسب كثيرة على الاقتصاد الوطني، إذ يعد أن تصل تلك الصناعات إلى نقطة الفائض في الإنتاج والفائض عن حاجة الأسواق المحلية، فإنّ السبيل أمامها هو تصريف هذا الفائض إلى الأسواق الخارجية من أجل النمو والتوسع والبقاء في السوق. فالتجارة الخارجية تفتح الباب لتصريف الفائض من الإنتاج الوطني إلى الخارج، وذلك لحماية القطاعات الإنتاجية من الإفلاس بسبب كساد سلعها في السوق والتي تزيد عن حاجة السوق الوطنية، وهذا يدفعها إلى التوسع والنمو عن طريق زيادة منافذ أسواقها والذي يعني مداخيل وأرباح أكثر، أن فتح المجال أمام التصدير سيؤدي أيضًا إلى الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والوصول بالمشروعات الاقتصادية إلى الحجم الأمثل و الطاقة القصوى، فعند إتساع السوق تزداد احتمالات التسويق ويرتفع مستوى الطلب، وعندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة المتفوقة والمتخصصة أن تتحول إلى مشروعات كبيرة وتستفيد من وفورات الحجم من تخفيض للتكاليف وزيادة للإنتاج[2].

[1] عز الدين علي، مرجع سابق، ص 73.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية بدون طبعة، مصر، دار الجامعة الجديدة، ص 161.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت اختبار العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الإقتصادي و اتجاه العلاقة السببية بينهما باستعمال بيانات تختلف باختلاف الدول و الفترات الزمنية المختارة للدراسة ومن بين هذه الدراسات:

المطلب الأوّل : الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى: عبد الرشيد بن دين،"تنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر"، وهي أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (2002-2003).

وقد تناول فيها بداية الجانب النظري للتجارة الخارجية من خلال مختلف النظريات المعبرة لها، ليخرج إلى أهم التطورات التي طرأت على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية من الاستقلال إلى غاية 2004، مركزًا في ذلك على تحديد التجارة الخارجية بعد 1990م وآثارها على النمو الاقتصادي لينتقل بعد ذلك إلى سرد آفاق التجارة الخارجية الجزائرية، وذلك بالحديث أساسًا حول عقد الشراكة الجزائرية وما سيترتب عنها من تسهيل لعملية انضمام الجزائر إلى المنطقة العالمية للتجارة، خاصة وأنّ المفاوضات في مرحلتها الأخيرة، والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي عدم جدوى مبدأ الاحتكار الذي تأسس عليه النظام التجاري منذ الاستقلال في بداية الستينات، وكذلك عشية الانتقال بتحديد تصور جديد لإعادة صيانة تنظيم منظومة التجارة الخارجية في بداية التسعينات وفق عملية مبنية على تحرير النشاط الاقتصادي، وإلى يومنا هذا فإن الواقع العملي قد أثبت قصوراً في النتائج المترتبة عليه، وكذلك البحث في الآفاق المستقبلية لتحرير منظومة التجارة الخارجية، وذلك من خلال عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وأيضًا من خلال عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الدراسة الثانية: أبو جامع (2005)،

قيمت **أداء التجارة السلعية الفلسطينية خلال الفترة 1968-2000**، بإتباع نموذج معين لعرض الصادرات يربط بين معدل التبادل التجاري الخارجي، الصادرات معبراً عنها بقيمة الواردات بالأسعار الجارية، والنمو في النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل التنافسية (لمعدل صرف العملة الحقيقي)، وحجم الاستثمارات الكلية.

استخدمت الدراسة طريقة ترابيع البيانات القياسية بإجراء التأثيرات الثابتة لإبراز التفاوت في أداء التجارة الفلسطينية مقارنة بعدد من البلدان المجاورة.

وعلى نحو مميز تظهر الدراسة التأثر لمعدل التبادل التجاري الفلسطيني بالنمو في النشاط الاقتصادي، وهذا يعكس حقيقة الاستمرار في انخفاض الصادرات الفلسطينية أو تدنيها مقارنة بالزيادة في الواردات في ظل التكامل الاقتصادي الإجباري مع إسرائيل.

الدراسة الثالثة: مسغوني مني، "علاقة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970-2001)".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر سياسة الواردات على النمو الداخلي للاقتصاد الوطني وتبيان العلاقة بين إحلال الواردات ونمو الناتج الداخلي الخام. استخدمت الدراسة الطرق وأساليب القياس الاقتصادية لتصوير العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث.

توصلت الدراسة إلى أنّ التجارة الخارجية لها أثر كبير على التنمية، نظراً لدورها كوسيلة لتمويل التنمية والتحفيز أو التهديد من خلال المنافسة الأجنبية، لهذا لابد من اعتماد سياسة تجارية تتناسب مع خدمة أهداف التنمية، أوصت الدراسة بضرورة إتباع سياسة تجارية تهدف و تترجم مسار التنمية على المدى البعيد وضرورة ترشيد الاستيراد وتوجيهه بالكيفية التي تضمن تحقيق الأهداف المنشودة، إلى جانب الاستيراد بطرق التحليل الاقتصادي و النماذج القياسية في بناء السياسة التجارية و الاقتصادية.

الدراسة الرابعة: إبراهيم حسين صلاح الدين بدر الدين 2006 ، " محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل (1970-2005)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المحددات الرئيسية لنمو الاقتصاد في السودان في الأجل الطويل وتحديد مصادر نمو الاقتصاد المتحقق خلال فترة الدراسة، وبجانب التعرف على معوقات عملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وكانت أهم نتائج الدراسة أنّ مجموع نسبة مساهمة كل من القوى العاملة ومكونات رأس المال المادي في

نمو الاقتصاد في السودان تعادل في المتوسط 88,4%، وهي تفوق نسبة مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في النمو والتي تعادل في متوسط 11,6%،

وهذا يعني بأنّ زيادة أو نقصان نمو الاقتصاد السوداني يقترن بزيادة أو نقصان كمية عناصر الإنتاج وليس تغيير نوعه، و أظهرت الدراسة بأنّ مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (مستوى التنمية في نمو الاقتصاد يعادل في المتوسط 11,6%)، وهذه النسبة تحتل المركز الثاني بعد القوى العاملة كمصدي للنمو الاقتصادي في السودان، بحسب نتائج الدراسة يعتبر عنصر التنمية من العناصر التي تلعب دوراً مهمًا في استدامة نمو الاقتصاد في الأجل الطويل.

و من أهم توصيات الدراسة: بما أنّ القوى العاملة في السودان بحسب نتائج الدراسة تفسر معظم التغيرات في النمو الاقتصادي، والمصدر الرئيسي فلابد للدولة أن تعطي اهتماما كبيراً لترتيبها، لتقوية رأس المال المادي على النمو الاقتصادي برفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسة الخامسة: صوايلى صدر الدين، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، باعتماد دراسة قياسية على 26 دولة نامية لمدة 22 سنة بين 1981 و2002.

تم تقسيم تلك الدراسة إلى جانب نظري كإطار مفاهيمي لكل من النمو الاقتصادي، التجارة الدولية والدول النامية، وخصص الجانب التطبيقي للدراسة القياسية، كان من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها هو وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والدخل في العينة المدروسة، أما بخصوص العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، فإنّ العلاقة قد ثبتت فقط في بعض الدول، و اتصفت العلاقة الكائنة بأنها سلبية في السنوات الأولى من تطبيق سياسات الانفتاح، غير أنها سرعان ما تحولت إلى علاقة إيجابية في السنوات اللاحقة.

الدراسة السادسة: عبد الغفار غطاس ، "أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – خلال الفترة 1980–2011"، مذكرة الماجستير، جامعة برج بوعريرج،2015.

هدفت إلى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2011، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التاريخي لسرد بعض النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، و المنهج القياسي وذلك بتطبيق طريقة مربعات الصغرى وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ols)، ببرنامج (Eviews7)، توصلت نتائج الدراسة إلى إعتماد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات، للانفتاح التجاري أثر إيجابي على التنمية الإقتصادية، تحديدا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، تحسين الصادرات و الواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي، و أن لعملية التحرير تأثيرات أخرى جانبية على الاقتصاد الوطني من أهمها التضخم.

الدراسة السابعة: بهلول مقران 2011،"علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970–2005)".

و قد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية اعتماد سياسة ترقية الصادرات لتحقيق معدلات نمو مقبولة، كذلك إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات، ومدى ملائمته لدفع عجلة التنمية، وقد تمت الاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي من خلال مطابقة النتائج المتحصل عليها من الواقع الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى أنّ الاعتماد على صادر المحروقات وحدة يجعل الاقتصاد تحت رحمة التقلبات الاقتصادية مما يجعله خيار استراتيجي غير مرغوب فيه، كذلك هنالك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق الصادرات غير البترولية كضعف الأساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة جودة المنتجات مما يقلل من تنافسية الصادرات.

وأثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات، وأوصت الدراسة بانتهاج إستراتيجية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة ترقية الصادرات، احترام معايير الجودة الشاملة التي أصبحت أداة فعالة للدخول في المنافسة الدولية.

الدراسة الثامنة: شاقور سميرة، "تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 1979-2009"، وهي رسالة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المدرسة العليا للاقتصاد والاقتصاد التطبيقي-الجزائر 2012/2011.

واهتمت بدراسة أثر تحديد التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، والنتيجة الأساسية التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أنّ التجارة الخارجية تؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسة التاسعة: عبد الحميد حمشة، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية : كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟.

خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها : على الجزائر توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب للاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير، إضافة إلى سعي الجزائر للانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري، وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

وقد اعتمدت فى هذه الدراسة في دور تحرير التجارة الخارخية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ضف إلى ذلك الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

الدراسة العاشرة: عز الدين علي،"أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) خلال الفترة 2000-2012"، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران (2014/2013).

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر، توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين تطور الصادرات سواء الإجمالية أو خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي حيث تأثر الصادرات في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة و توسيع الأسواق وتنويعها، وتدعم الواردات النمو الاقتصادي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج، وزيادة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج الوطنى .

الدراسة الحادي عشر: ناصر الدين قريبي، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران (2014/2013).

تهدف الدراسة إلى التعرف على كيفية تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد، أي أنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو الذي يسبب نمو الصادرات الحقيقية الإجمالية، وهي نتيجة تنسجم مع الواقع الاقتصادي الجزائري، وذلك لتدني حجم البرامج الاستثمارية المنجزة خلال فترة الدراسة، ونظرًا لعدم استقرار الحصيلة الجزائرية، حيث أنّ الصادرات البترولية تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات الإجمالية، وهذا الحجم قد خضع لتقنيات عديدة طوال فترة الدراسة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، وهذا بدوره كان يسبب تقلبات أسعار النفط نتيجة التغيرات في الطالب العالمي على هذه المادة.

الدراسة الثاني عشر: أحمد الفاضل محمد سعيد (2014)، أثر تجارة السودان الخارجية على ميزان المدفوعات (1995-2005)

هدفت الدراسة إلى التعرف على إيجابيات التجارة الخارجية السودانية في كل العولمة، وتحليل مدى مواكبة التجارة الخارجية للدول النامية والسودان بصفة خاصة للنظام العالمي الجديد، دراسة وتوضيح إمكانية إزالة القيود الجمركية بين الدول فى ظل التكتلات الاقتصادية.

أما نتائج الدراسة فقد أوضحت أن ظاهرة اندماج الشركات العالمية العملاقة تمثل خطراً شديداً على الشركات الوطنية الفقيرة التي لا تستطيع مواكبتها في البيع والتوزيع، إنّ السياسات التجارية التي لم تضع في الحسابات أثار المتغيرات العالمية والتي يمكن أن تكون عائق في تنفيذ سياستنا التجارية الخارجية، اعتماد التجارة الخارجية بصورة واضحة على الصادرات الخام مما أدى إلى قلة الإيرادات وضعف المنافسة العالمية، أما التوصيات وقد دعت لتشجيع وتنمية الصادرات السودانية والاهتمام بالتجارة الخارجية للارتقاء بالمشروعات، الاتصال والتنسيق بين البنيات الاستثمارية للوقوف أمام التكتلات الاقتصادية، السعي في إعفاء القطاع الزراعي من الرسوم والضرائب ودعمها لكي تنافس السلع المنتجة في الدول الصناعية.

الدراسة الثالثة عشر: زيد ريان، "أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص : تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى أهمية ودور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي بالجزائر، وذلك من دراسة خلال نوعية العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن الصادرات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دوراً محركا في النمو الاقتصادي وأنّه لا توجد علاقة بين نمو الصادرات غير نفطية والنمو الاقتصادي بالجزائر وهذا بسبب ضآلة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسة الرابع عشر : محمد عبد المعطي النعيم أحمد 2016م، "سياسة التجارة الخارجية وأثرها على الصادرات السودانية (2010- 2016)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسات التجارة الخارجية السودانية على الصادرات السودانية، توضيح معوقات الصادرات السودانية في ظل السياسات التجارية المتبعة.

أما أهم التوصيات فقد دعت على الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي وتوفير مدخلات الإنتاج لهذا القطاع لأنه يمثل العمود الفقري للصادرات غير البترولية، الاهتمام بجودة المنتجات المصدرة لتتمكن من المنافسة الخارجية.

الدراسة الخامس عشر: التجاني بن سالم 2016م:"دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي".

هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم إطار نظري حول الصادرات، وتوضيح مدى أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي في الجزائر، صياغة وتقدير نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مشكلة البحث تمثلت في السؤال التالي : هل هنالك علاقة توازنية طويل الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2014.

أهم النتائج شملت وجود علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والصادرات على المدى البعيد، تدل نتائج اختبار السيبية على المتغيرين (النمو الاقتصادي، والصادرات) كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد، بمعنى أنّ أي منهما لا يسبب الآخر، وهذا لا تتوافق مع النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي، أما أهم التوصيات فقد دعت إلى الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي والسياحي للمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال استغلال الإمكانيات المادية والبشرية.

الدراسة السادس عشر: دليلة طالب (2016)،"بعنوان أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، تم الاعتماد على المنهج القيامي المتمثل فى تطبيق طريقة التكامل المشترك لدراسة العلاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات موضوع الدراسة، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة لمؤشرات الانفتاح التجاري تأثير سلبي و معنوي على النمو الاقتصادي، أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسة السابع عشر: أولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينة (2018)

هدفت إلى دراسة العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحديد الإطار النظري المختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية منها الصادرات والواردات وبصفة خاصة المحروقات وأيضًا الميزان التجاري وأثرها على النمو الاقتصادي، بالاعتماد على الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للتكامل المشترك لاختيار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة، ببرنامج Microfit 4.1، توصلت نتائج الدراسة إلى أنّ المحروقات تعتبر المورد الأساسي الوحيد للعملة الصعبة التي تستخدم في استيراد معظم السلع الرأسمالية اللازمة لمشاريع التنمية في الاقتصاد الجزائري، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلاله فترة الدراسة، وأنّ هناك أثر إيجابي للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسة الثامن عشر: ناصر الدين قريب، بوحفص حاكمي، فيصل بشرول، "أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة(1970-2016)" المجلد10، العدد01، الجزائر ،2020.

هدفت إلى دراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي فى الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، تم الاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام تقنية نماذج تصحيح الخطأ (VECn) ببرنامج Eviews 10، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، بالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات التفسيرية التالية : الصادرات، الواردات، و إجمالي تكوين رأس المال ممثلا للاستثمار الكلي، وجود علاقة طردية بين التجارة الخارجية، والنمو الاقتصادي (علاقة التكامل المشترك)، وجود أثر سلبي لمتغير الصادرات باللوغاريتم والفروقات الأولى على النمو الاقتصادي.

الدراسة التاسع عشر: عابد العبدلي، "محددات الطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1960-2005) ".

تستهدف الدراسة إلى تقدير محددات على إجمالي واردات المملكة العربية السعودية، وقد كشفت نتائج هذه الاختبارات عن تكامل كل سلسلة زمنية على حدى من الدرجة الأولى، كما كشفت عن وجود علاقة توازنية على المدى البعيد بين الواردات ومحدداتها، وقد أو ضحت نتائج التقدير معنوية

أثر الدول والأسعار النسبية والاحتياطي النقدي على الواردات، كما كشفت عن وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الواردات ومحدداتها. لكن هذه الدراسة ركزت على حالة المملكة العربية السعودية، ويمكن الاستعانة بها في دراستنا هذه على الجزائر.

الدراسة العشرون: زياد محمد رفعت أبوليلى، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك".

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني، هذه الدراسة ركزت على حالة الأردن، ومن خلال ذلك تستطيع الاستعانة بها في حالة الجزائر مع التركيز على الواردات فقط.

الدراسة الواحد و عشرون: صالح تومي وعيسى شقيقب،"النمدجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2002-1970، مجلة الباحث، العدد(4)، الصفحات 31-40.

تضمنت إشكالية الدراسة تذبذبات قطاع التجارة الخارجية بسبب الصدمات الخارجية مثل عدم استقرار أسعار المحروقات، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة بناء نموذج قياسي لقطاع التجارة الخارجية تتضح من خلاله المتغيرات الأساسية المتحكمة في تفسير الصادرات والواردات الجزائرية، خلصت هذه الدراسة إلى أنّ تحقيق تنافسية الاقتصاد لا يتوقف على القيام بإجراءات و تدابير اقتصادية كتخفيض للعملة وتحرير للأسعار، لكنّه يتوقف على إصلاح يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الكمي والنوعي المطلوب.

الدراسة الثاني و عشرون: يوسف بيبي،"الثابت و المتغير في اصلاح سياسة التجارة في الجزائر"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية،11(1)،الصفحات 43-66.

عالجت هذه الدراسة أثر إصلاحات المؤسسات المالية والتجارة الدولية لقطاع التجارة الخارجية من خلال إجراءات الدفع الذاتي، غير أنّ هذه الإصلاحات لم تتمكن من تغيير نمط التجارة الخارجية ولم تفلح في تفعيل الجهاز الإنتاجي، حتى يتمكن من عرض منتجات بأقل التكاليف وجودة عالية تجعله قادر على تغيير الخصائص الهيكلية لنمط التجارة والخارجية في الجزائر.

الدراسة الثالث و عشرون:منيرة مصراوي و رشيد يوسفي،"واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بوداكس،5(7)،الصفحات 136-157

هذه الدراسة عالجت حتمية تحرير التجارة الخارجية والّتى فرضها التحول نحو اقتصاد السوق، حيث لم تثبت سياسة الحماية المطبقة في ظل نظام الاشتراكات نجاعتها فى النهوض بهذا القطاع،

وبقي هذا القطاع يشهد تبعية مطلقة للعالم الخارجي من مواد و مستلزمات الإنتاج، خلصت هذه الدراسة إلى أنّ الجزائر تطمح أن تندرج ضمن التحولات العالمية الجديدة من خلال القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية حيث أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد.

الدراسة الرابع وعشرون: مولود عبد الحميد، طلحة محمد لمين، "دراسة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)، مذكرة الماستر، الوادي، 2021/2020، ص14.

هدفت إلى توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي و الصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2020/1995)، تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الصادرات والنمو الاقتصادي عامة و الجزائري خاصة، وإبراز أهم المؤشرات عبر سنوات مختلفة، بالإضافة إلى المنهج و التجريبي لتشخيص و تحليل و تفسير العلاقة القائمة بين الصادرات و النمو الاقتصادي، باستخدام دراسة علاقة السببية بين المتغيرين، ببرنامج Eviews10، توصلت نتائج الدراسة إلى: عدم وجود علاقة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، دلالة نتائج الإختبار السببية على أن المتغيرين كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد أي أن أحد منهما لا يسبب في الآخر و هذا مالا يتوافق مع النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي، عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى و بالتالي فإن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

الدراسة الخامس والعشرون: بكي نور الإيمان، عويشات سمية، " دراسة تحليلية قياسية للتجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021"، مذكرة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص إقتصاد جامعة ورقلة (2023/2022).

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الوطني، باستخدام أداة الدراسة ARDL (نموذج الانحدارالذاتي الإبطاء الموزع)، عن طريق برنامج Eviews10، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي، صادرات وواردات الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى: Tang (2006)، "العلاقة بين كل من الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الصين".

درست العلاقة بين كل من الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الصين، وقد أشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة في الزمن الطويل بين الصادرات والناتج المحلي الحقيقي والوردات.

وهذه الدراسة لا تظهر نوعاً من السببية في المديين القصير والطويل بين التوسع في الصادرات والنمو الاقتصادي في الصين بالاعتماد على فحص السببية، بينما النمو الاقتصادي كان مسببًا للواردات في الزمن القصير.

الدراسة الثانية: Jordan & Eita (2007)

حللت السببية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي لناميبيا للفترة (1970-2005)، وفحصت فرضية النمو الذي يقوده الصادرات من خلال جرانجر للسببية ونماذج التكامل، وهي تفحص إذا ما كانت السببية في اتجاه واحد أو في اتجاهية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، النتائج تدل على أن الصادرات كانت جرانجر مسبب للنمو (GDP) والدخل الفردي أيضاً، وهي تقترح أنّ إستراتيجية دعم الصادرات من خلال الحوافز المختلفة له أثر إيجابي على النمو.

الدراسة الثالثة: Ugur (2008)

حللت العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في تركيا، وقد استخدمت الدراسة تحليل متجه الانحدار الذاتي في استقصاء هذه العلاقة، وفي هذا الصدد أظهرت النتائج العملية لتحليلات دوال نبضات الاستجابة (IRF) وتجزئة التباين (VDCS) وجود علاقة في الاتجاهين بين النشاط الاقتصادي (GDP) والواردات من السلع الاستثمارية والمواد الخام، في حين وحدت علاقة في اتجاه واحد بين النشاط الاقتصادي والوردات من السلع الاستهلاكية والواردات من السلع الأخرى.

الدراسة الرابعة: Pazim (2009)

فحصت فرضية النمو الذي يقوده الصادرات في ثلاثة أقطار (أندونيسيا وماليزيا والفلبين) باستخدام تحليل باذل، وقد استنتجت إلى أنه لا يوجد علاقة معنوية بين النشاط الاقتصادي ممثلاً بالدخل القومي والصادرات لهذه الأقطار بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي ذي البعد الواحد. وفي هذه الحالة قصص جذر الوحدة للتربيعة (باذل) يظهر أن مسار كل من (GDP) والصادرات إنه غير مستقر، بينما فحص التكامل المشترك يشير إلى أنه لا يوجد علاقة تكامل بين الصادرات والنمو الاقتصادي لهذه الدولة

الدراسة الخامسة: Ullahetal (2009)

أعادت استقصاء فرضية النمو الذي يقوده الصادرات باستخدام التحليل القياسي للسلاسل الزمنية لباكستان خلال الفترة (1970–2008)، وقد أظهرت النتائج انه يوجد علاقة سببية في الاتجاهين في الزمن الطويل بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي، وعليه فإن سياسة ترويج الصادرات تساهم في النمو الاقتصادي في ليبيا.

ومن الدراسات التي ناقشت استقصاء أثر الصادرات أو الواردات على النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي:

الدراسة السادسة: (Subasat، 2002):

استقصت الروابط العملية بين الصادرات والنمو مفترضة أن الأقطار الأكثر توجها نحو التصدير مثل الأقطار متوسطة الدخل تنمو على نحو أسرع مقارنة بالأقطار الأول توجهًا نحو التصدير، كما وقد بينت أن تشجيع الصادرات لم يكن له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي بالنسبة للأقطار منخفضة أو مرتفعة الدخل.

الدراسة السابعة: (Amavilah، 2003):

حددت أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي في ناميبيا خلال الفترة (1968–1992)، شرحت هذه الدراسة الأهمية العامة للصادرات، لكنها لم تجد إشارة مميزة على تسريع النمو بسبب الصادرات.

الدراسة الثامنة: (Lin، 2003):

أشارت إلى أن 10% من الزيادة في الصادرات سببت في 1% زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الصين، وذلك باعتماد طريقة مقترحة للتقدير تعتبر كل من المساهمة المباشرة وغير المباشرة.

الدراسة التاسعة: Shirazi & manap، (2004):

درست العلاقات في كل من المدى القصير والطويل بين القيم الحقيقية لكل من الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في باكستان بالاعتماد على التكامل المشترك و وقص جرانجر للسببية للنموذج ذي المتغيرات المتعددة للفترة (1960-2003)، وقد أكدت الدراسة على الدور الرائد للصادرات على النمو في المديين القصير والطويل وعلى الارتباط الإيجابي بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

الدراسة العاشرة: Thurayia، (2004)

درست العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصاي في كل من السعودية والسودان، وتظهر النتائج أن معدل النمو في الصادرات الكلية في السعودية كان له دور فاعل في إحراز النمو الاقتصادي، بينما له أثر ضعيف في السودان، ونتائج التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تظهر أثرا موجبا للصادرات على النشاط الاقتصادي (GDP) في كل من المدى القصير والطويل، الأمر الذي يؤكد صلاحية الفرضية القائلة بالدور الرائد للصادرات في النمو في كل من والسعودية والسودان.

الدراسة الحادي عشر:(Mah، 2005) :

درست العلاقة السببية في الزمن الطويل بين الصادرات والنمو الاقتصادي للصين وذلك بمساعدة نموذج تصحيح الخطأ، وقد أشارت الدراسة إلى أنّ التوسع في الصادرات لم يكن كافيا لشرح نمط النمو الاقتصادي الحقيقي.

الدراسة الثاني عشر: (Mishara، 2011) : استقصت العلاقة الديناميكية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة (1970-2009)، وباستخدام أدوات التحليل للسلاسل الزمنية التكامل المشترك ومتجه تصحيح الخطأ أعطت الدراسة دليلاً

على وجود علاقة في الزمن الطويل بين هذه التغيرات ودليلاً على إهمال فرضية النمو الذي يقوده الصادرات في الحالة الهندية من خلال فحص جرانجر للسببية المعتمد على تقدير متجه تصحيح الخطأ.

الدراسة الثالث عشر:(Khan & al، 2012): استخدمت فحوصات التكامل المشترك وجرانجر للسببية في فحص العلاقة في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات في باكستان الفترة الزمنية (1872–2009)، تشير النتائج بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود مثل هذه العلاقة في الزمن الطويل بين هذه المتغيرات، كما تظهر أنّ كلا من الصادرات والواردات تعتبر مشكلات أساسية للنمو الاقتصادي في الحالة الباكستانية، وكذلك فإنّ النمو الاقتصادي له أثر مهم على كل من الصادرات والواردات.

و بما يتعلق بالحالة الفلسطينية فإنّ عددا من الدراسات تطرق لأثر النمو في النشاط الاقتصادي على التجارة الخارجية أو ناقش العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي و التنمية.

الدراسة الرابع عشر: الباحثين برافو أورتيقا وماران Bravo Ortega & Marin (2011):

هدفت الدراسة في البحث عن الاستثمار في البحث والتطوير (RGD)، يعتبر عاملاً أساسيًا في النمو الاقتصادي لمختلف البلدان.

خلصت الدراسة إلى أنّ التحسينات التي طرأت على مستوى المعيشة في الدولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ترجع إلى الابتكار الناتج عن البحث والتطوير.

الدراسة الخامسة عشر : سعيدي ومنجي Saïda & mangi (2018) :

هدفت دراسة البحث في العلاقة السببية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم، والبحث والتطوير، والنمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المرتفع باستخدام مجموعة بيانات بازل من

1990 إلى 2015، وركزت على العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة بما فيها R & D، والنمو الاقتصادي.

الدراسة السادسة عشر : سزاروسكا Szarowska، 2017 :

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الاتقام العام على البحث والتطوير على النمو الاقتصادي لعشرين دولة مختارة في الاتحاد الأوروبي في الفترة 1995-2003.

خلصت الدراسة إلى أنّ الاستثمار في البحث والتطوير انعكس إيجابًا في النمو الاقتصادي لهذه البلدان ولو بينت مختلفة حسب النماذج الاقتصادي المنتهجة في هذه البلدان.

الدراسة السابعة عشر : للباحثين Cvetamovic & Mlademovic2، (2016) :

هدفت دراسة بالبحث عن تأثير الإنفاق على البحث والتطوير على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي 28 خلال الفترة 2002-2012.

خلصت الدراسة إلى أهمية الإستثمار في البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي.

الدراسة الثامنة عشر : للباحثين Yi & Mah، (2017) :

حملت الإشكالية : هل تحفيز نفقات البحث والتطوير الحكومية النمو الاقتصادي في الصين؟

هدفت الدراسة البحث عن أهمية الاستثمار العمومي في البحث والتطوير في تحقيق النمو الاقتصادي في الصين.

خلصت الدراسة أمام الظروف والتغيرات الجديدة والمتناهية، وفي فترة تشهد تطور تكنولوجي متسارع ومنافسة حادة، ينبغي على الدول بصفة عامة، والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة أن تهتم بمجال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي.

الدراسة التاسعة عشر : للباحثين Akrouf Taklit & Benarba Faridx:

«Effect of trade openness on economie growth in Algeria (econometric study 1990-2021)», Applique's Enssea, volume :07, N°01, Aria, 2023.

هدفت إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، بالاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام طريقة التكامل المشترك على بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2021) ببرنامج Eviews 10 ، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أنّ للانفتاح التجاري تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر، أي أنّ درجة الانفتاح ليست محددا مهما للنمو الاقتصادي في هذه الحالة.

الدراسة العشرون : للباحث Dekkiche Djamel (2012) : « L'impact de l'ouverture sur la croissance économique de l'Algérie», Mémoire De Magister, Université D'Oran Es-Senia, 2011- 2012

هدفت إلى دراسة تأثير معدل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1992-2009)، حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي عند تقديم النظريات التقليدية والمعاصرة للتجارة الدولة والنمو ألاقتصادي والمنهج الوصفي في ذكر الإطار النظري للنمو الاقتصادي، الانفتاح والنموذج الاقتصادي، ....الخ، والمنهج التجربي، باستخدام اختبارات قياسية مختلفة (اختيار المعنوية الارتباط الذاتي، الثبات واختبار الاستقرارية) ببرنامج Eviews، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنّ الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي مع وجوب مصاحبة إصلاحات داخلية عميقة.

الدراسة الواحد و العشرون Lamia Dib & Taouli Mustapha (2015) : « L'impact de Commerce international sur la croissance économique (cas de l'économie algérienne) », Université de Tlemcen, page 70, N°15, 2016.

هدفت الدراسة إلى تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، بالاعتماد على النهج التجريبي باستخدام الاختبارات ونموذج VECn على بيانات سنوية خلال الفترة (1970-2013)، باستعمال برنامج Eviews، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنّ التجارة الدولية لها دور سلبي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسة الثانية و عشرون : للباحثين

Redouane Salin & Cheridi Riadh « L'impact de l'importation des biens d'investissements sur la croissance économique en Algérie, Mémoire de Master, Université Abderahmane - Bejaia, 2018-2019.

هدفت هذه دراسة تأثير استيراد السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) بالاعتماد على المنهج الوصفي عند دراسة الإطار النظري للتجارة الدولية والنمو الاقتصادي. والعلاقة بينهما، والمنهج الوصفي التاريخي يسرد مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية وتنظيم الانفتاح التجاري، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير العلاقة القادمة بين استيراد السلع الاستثمارية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا المنهج التجريبي باستخدام نموذج VAR ببرنامج Eviews 10 توصلت نتائج الدراسة إلى : استيراد السلع الاستثمارية في الجزائر يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي على المدى القصير.

الدراسة التاسع و عشرون: للباحث DJAMANE Seguni Nadjet: « Impact of export Diversification on Economie Growth in Algeria», Univerity of Oran, Volume : 05, N° 01 Lame or (Algeria), 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، حيث تم الاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL المطبقة على البيانات السنوية خلال الفترة (1974-2020) ببرنامج Eviews12

توصلت نتائج الدراسة إلى: وجود علاقة ايجابية كبيرة على المدى القصير بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي : مع ذلك تصبح هذه العلاقة سلبية على المدى الطويل.

المطلب الثالث : تقييم الدراسات السابقة

يتضح من العرض السابقة للدراسات والبحوث التي اهتمت بأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ما يلي :

1- أجريت هذه الدراسات في فترات زمنية متباينة، ما يدل بشكل واضح على تزايد الاهتمام بأهمية التجارة الخارجية في التأثير على النمو الاقتصادي في السياسات الحكومية للدولة.

2- أجريت الدراسات السابقة في أماكن متعددة، وغيرها من الدراسات مما يؤكد الاهتمام البحثي العالمي والمتزايد عن أهمية التجارة الخارجية كموضوع قابل للإثراء باستمرار ؛

3- تنوعت الأدوات التي استخدمت في الدراسات والبحوث، وذلك حسب الهدف من هذه الدراسات فمنها ما استخدم استبيانات ومنها ما استخدم نماذج خاصة بدراسته؛

4- اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام المنتوج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام عدة نماذج في اختبار صحة فروضها، كما أنّها اتفقت مع بعضها في النماذج الكمية والأساليب القياسية الإحصائية، القياسية كأداة للدراسة.

5- كشفت معظم الدراسات السابقة أهمية التجارة الخارجية في تحسين النمو الاقتصادي، لدى الباحثين، وتقديم دراسة علمية قد يستفاد منها لدى صناع القرار التجاريين والسياسيين.

6- كما تبين أنّ هذه الدراسات تتفق مع الدراسة الحالية موضوع التجارة الخارجية باعتباره مدخل أساسي في تحسين النمو الاقتصادي والي تشكل الأساس في اتخاذا القرار التجاري، إلا أنّها تختلف مع بعضها في بيئة التطبيق والمجتمع الذي تم تطبيق الدراسة عليه؛

7- تتميز الدراسة الحالية بالتركيز على المؤشرات الكلية الكمية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي لمسار زمني ارتبط بتطور برامج التنمية المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية للدعم والميزانيات المالية الموجهة لتجسيد هذه البرامج، وهذا ما يضني على الدراسة الحالية حيويتها لتكون نقطة انطلاق لدراسة مستقبلية للبحث في مجال التجارة الخارجية ورغبة الدولة الحديثة في الرفع من النمو. الاقتصادي، ما يجعل البحث فيه مفتوحا.

8- شكلت الدراسات السابقة أساس نظري يخدمها في تكوين الإطار النظري لدراستهما، كما قدمت فكرة جيدة عن أبعاد الدراسة والمحتوى العلمي لها، ومساعدتها في تكوين فرضيات الدراسة.

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولت إبراز الجزء النظري لتأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وتبين لنا أنّ قطاع التجارة الخارجية يسعى على مستوى العالم إلى دعم تواجده وتدعيم دوره الحيوي في تنمية النشاط الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية، حيث أثارت العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي جدلاً كبيرًا بين مختلف الاقتصاديين لما لها من دور مزدوج سواء من الجانب الإيجابي أو السلبي.

ويعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية كانت باعتبار أنّه يشير إلى اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، حيث أنّ النظر إلى تقلباته على المدى القصير يشير إلى مفهوم الدورة الاقتصادية الذي برز الاهتمام به بشكل كبير، في حين أنّ النظر لامتداده على المدى الطويل يشير لمفهوم الازدهار الاقتصادي الذي غلب على اهتمامات الباحثين منذ ظهور الفكر الاقتصادي.

وبهذا يمكننا القول أنّ الدول التي تستغل التجارة الخارجية بالشكل الأمثل بمقدورها أن تحقق نموًا اقتصاديًا جيد وتكون بعيدة إلى حد ما من مختلف الأزمات والصدمات الاقتصادية.

الفصل الثاني

تمهيد:

رغم تنوع الدراسات التجريبية السابقة حول موضوع أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي إلاّ أنّه تبين وجود جدل كبير حوله هذا الموضوع واتجاه العلاقة بينهما رغم الاعتماد على مختلف نماذج الإحصاء القياسي بحيث لم تتوصل هذه الدراسات إلى نتائج بشكل قاطع .

بعد التطرق إلى أثر المتغيرات الاقتصادية والتي تم حصرها في دراستنا في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية، ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول قياس هذا الأثر وذلك خلال الفترة 1990-2022 من خلال دراسة قياسية بالتطبيق على الجزائر، بحيث سوف تكون معالجتنا وفقا لثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: النموذج و المعطيات.

المبحث الثاني: وصف المتغيرات.

المبحث الثالث: النتائج و المناقشة.

المبحث الأول: النموذج والمعطيات.

المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة

اعتمدنا في تحديد النموذج على النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تم التطرق لها سابقا، كما تقوم دراستنا على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في: التجارة الخارجية المعبر عنها بالصادرات والواردات، والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي وفقا لسلاسل زمنية تمتد من1990إلى غاية 2022 الخاصة بالجزائر ببيانات سنوية تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي، والتي سيتم معالجتها باستخدام برنامج Eviews.10 .

المطلب الثاني: معطيات الدراسة

نموذج الدراسة المصاغ يحاول قياس الأثر بين المتغيرات المستقلة(الصادرات و الواردات) والمتغير التابع(النمو الاقتصادي) بالجزائر، وعليه فنموذج الدراسة يصاغ كالتالي:

$$PIB=f(IMP,EXP).....(1)$$

وبالاعتماد على المعادلة (1) نحصل على:

$$PIB= a_o+B_1IMP +B_2EXP + U_t..... .....(2)$$

بحيث:

PIB: الناتج المحلي الاجمالي

IMP: الواردات

EXP: الصادرات

U_t: الخطأ العشوائي.

a_o: ثابت الانحدار

B_1,B_2 : معاملات المتغيرات المستقلة: IMP,EXPعلى التوالي.

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات

المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات.

يعد تحديد متغيرات الدراسة قمنا برسم المنحنيات البيانية لتطورها خلال الفترة 1990-2022 كالتالي:

الشكل(02-01): التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي

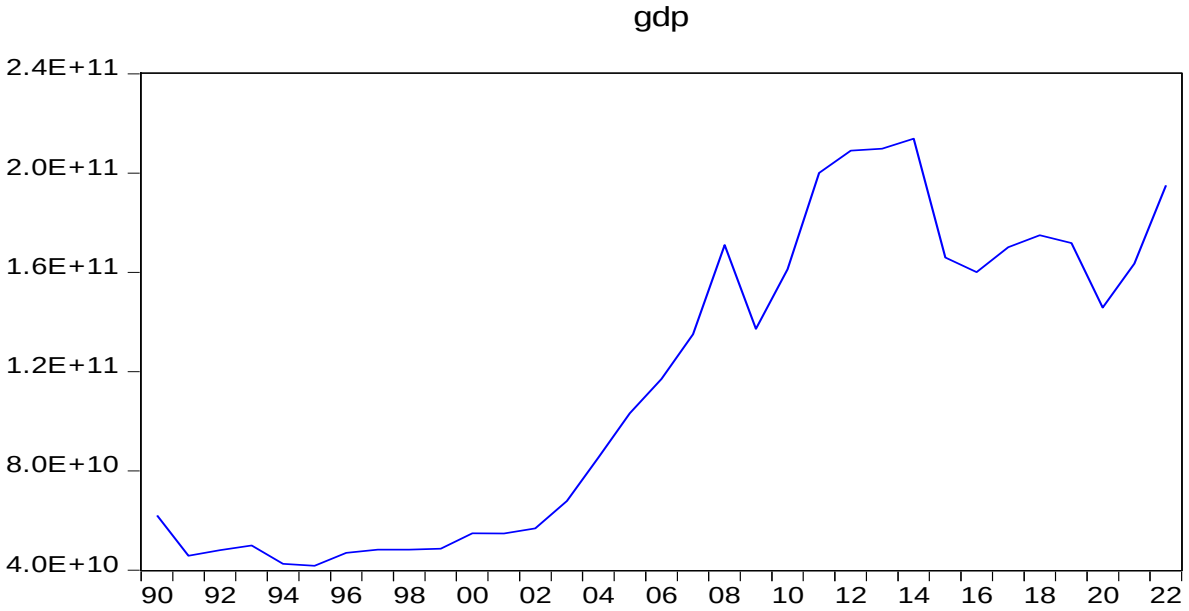

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

الفترة من 1990-1993: يتضح من الشكل ارتفاع الناتج المحلي 45.715 مليار دولار سنة 1991 إلى 48.003 مليار دينار سنة 1992 كنتيجة لبرنامج الحكومة الأول سنة 1991 وشهدت سنة 1993 إرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع إلى 49.945 مليار دولار بسبب ارتفاع في الإيرادات الجبائية.

الفترة من1993 إلى 1994: تتميز بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 49.945 مليار دولار سنة 1993 إلى 42.543 مليار دينار سنة 1994 نتيجة مجموعة من الاختلالات كتزايد البطالة وارتفاع الديون الخارجية.

الفترة من1995 إلى 1998: في هذه الفترة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 41.764 مليار دولار سنة 1995 إلى 48.187 مليار دولار سنة 1998، نتيجة برنامج التعديل الهيكلي الثاني الذي طبق من طرف الجزائر(1995-1998).

بالنسبة للفترة من 1999إلى 2000: نلاحظ تضاعف الناتج المحلي الإجمالي نتيجة نجاح ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي وتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها العشرية السوداء.

الفترة من 2001 إلى 2004: شهدت هذه الفترة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من54.744 مليار دولار سنة 2001 إلى 85.332 مليار دولار سنة 2004، بسبب إتباع الحكومة الجزائرية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي .

الفترة من 2005إلى 2009: ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 103.198 مليار دينار سنة 2005 إلى 137.211 مليار دولار سنة 2009 نتيجة تبني الجزائر لبرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي. كما نلاحظ ثبات الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2008 و2009 نتيجة أزمة البترول.

الفترة من 2010 إلى 2014: ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 15235 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 17297 مليار سنة 2014 نتيجة إنشاء الجزائر مخططا خماسيا سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الفترة من 2019إلى 2022: تتميز هذه الفترة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 165.979مليار دينار سنة 2015 إلى 1717602 مليار دولار سنة 2019 وكان هذا نتيجة تبني الجزائر برنامج خماسي للتنمية(من2015-2019)، ليستمر في الارتفاع ليصل في 2022 إلى 194.998 مليار دولار.

التمثيل البياني الصادرات:

الشكل(02-02): التمثيل البياني لسلسلة الصادرات

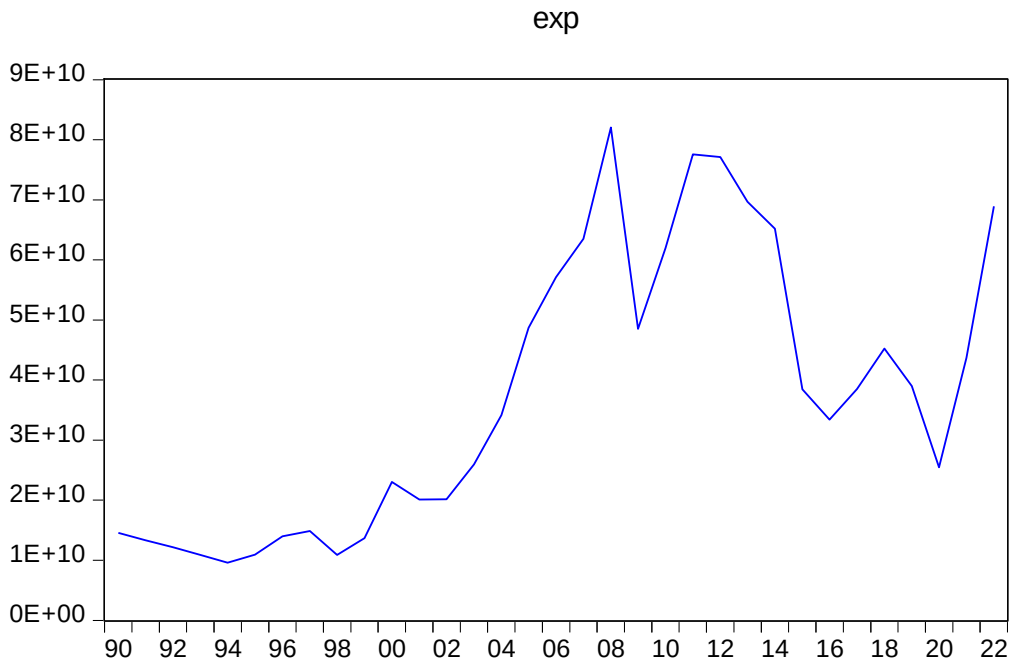

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال الشكل (2) أن قيمة الصادرات عرفت ارتفاع طفيف في السنوات 1990، 1991، 1992 حيث قدرت قيمها على التوالي، 14.546، 10.788، 11.458 مليار دولار بسبب ارتفاع رصيد الخزينة والميزان التجاري كما انخفضت المديونية، حيث نلاحظ تذبذب في الصادرات خلال السنوات من 1993 إلى 2005 فبلغت قيمة الصادرات لسنة 1994 11.084 مليار دولار انخفاض أسعار البترول و تضخم حجم المديونية الخارجية التي بلغت 29.486 مليار دولار وزاد معدل خدمة الدين الذي أصبح يلتهم أكثر من 80% من الصادرات، ثم ارتفعت نسبة الصادرات إلى 7.50% بسبب إعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي من خلال فائض الميزان التجاري، وسجلت نسبة 7.5% كان سببها ارتفاع أسعار البترول الذي سمح بتحقيق نتائج إيجابية آنذاك.

كما نلاحظ انخفاضات متتالية لقيمة الصادرات خلال الفترة من 2006 إلى 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في ميزان المدفوعات ليصل سعر البرميل الواحد من البترول إلى 45 مليار دولار، إلا أنه سرعان ما ارتفع خلال السنوات الموالية حيث ارتفع مستوى الصادرات في سنة 2016 بقيمة 56.097 مليار دولار سببه تحسين مستوى التشغيل الذي بلغ 12.298 مليون شخص مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة، كما لا حظنا تناقص في الصادرات مرة أخرى في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020 حيث سجلت أدنى قيمة للصادرات بقيمة 40.605 مليار دولار في سنة 2020 والتي تعتبر سنة استثنائية للصادرات بسبب تفشي فيروس كورونا حيث تراجعت قيمة الصادرات وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط نتيجة انكماش الطلب عليه لإجراء الإغلاق الاقتصادي لتصدي الفيروس، لكن نلاحظ ارتفاع ملحوظ للصادرات لسنة 2021 قدرت قيمتها ب 43.256 مليار دولار للإجراءات التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني والتي تمثلت في توسيع قطاعات النشاط وفتح محلات تجارية

التمثيل البياني لسلسلة الواردات:

الشكل(02-03): التمثيل البياني لسلسلة الواردات.

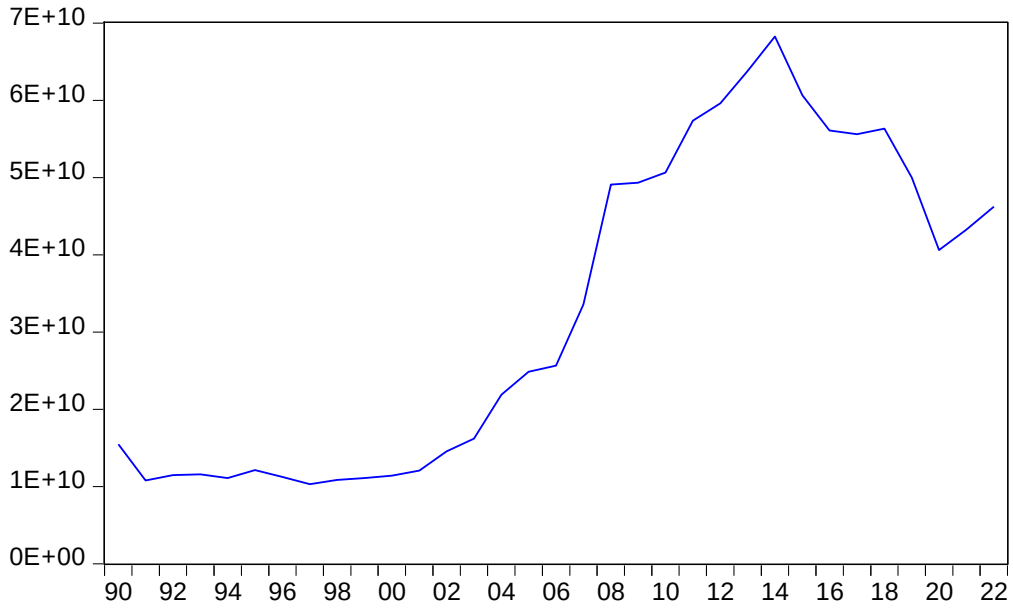

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

نلاحظ من خلال الشكل (03) أن تطور الواردات خلال السنوات من 1990 إلى 1996 شاهدتا انخفاضات واضحة ومتتالية حيث سجلت في هذه الفترة أدنى قيمتين في الانخفاض في السنتين 1991 و 1996، بالقيم 10.788،11.240 مليار دولار على التوالي بسبب الاختلالات الهيكلية المتمثلة في عجز الخزينة وانخفاض الإيرادات لانهيار أسعار النفط ورفع أجور ورواتب العمال، كما نلاحظ تذبذب واضح في ارتفاع الواردات خلال السنوات من 1997 إلى 2015 حيث سجل خلال هذه الفترة أعلى قيم للواردات في السنوات ،2002، 2008، 2012 بالقيم 14.547، 49.096، 59.612 مليار دولار على التوالي بسبب نهوض الجزائر بالاقتصاد حيث تبنت برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2004-2018 بميزانية قدرة بـ 6 مليار أورو، كما تم تجديد البرنامج ذاته خلال الفترة 2005-2009 بميزانية قدرت ب45 مليار أورو، كما نلاحظ انخفاض للواردات في السنوات من 2016 إلى 2021 . حيث سجل أقل قيمة لها ب 40.605 مليار دولار سنة 2020 والتي تعتبر سنة استثنائية للواردات بسبب تفشي فيروس كورونا مما أدى إلى انخفاضها بنسبة 8% للتقليل من العجز في الميزان التجاري.

التحليل الوصفي للعينة:

الجدول التالي يبرز بعض المؤشرات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

الجدول(02-02): المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	EXPORTATION	IMPORTATIO	PIB
Mean	3.73E+10	3.28E+10	1.15E+11
Median	3.42E+10	2.57E+10	1.17E+11
Maximum	8.20E+10	6.83E+10	2.14E+11
Minimum	9.59E+09	1.03E+10	4.18E+10
Std. Dev.	2.33E+10	2.07E+10	6.22E+10
Sum	1.23E+12	1.08E+12	3.81E+12
Observations	33	33	33

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

من خلال الجدول أعلاه يمكننا تحديد الخصائص الوصفية لكل متغير كالتالي:

1- **الناتج المحلي الإجمالي(PIB):** يتبين من قيم المتغير (PIB) أن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 41.764 ملياردولار مسجلة سنة 1995 و أعلى قيمة 213.809 مليار دولار مسجلة سنة 2014، بوسط حسابي بلغ 1.17 مليار دولار و انحراف معياري قدره 6.22 مليار دولار، و هو مايعطينا تشتت ضعيف في قيم السلسلة.

2- **الصادرات**(EXPT): يتبين من قيم المتغير (EXPT) أن نمو الصادرات خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 9.585 مليار دولار مسجلة سنة 1994 و أعلى قيمة 82.034 مليار دولار مسجلة سنة 2008، بوسط حسابي بلغ 3.42 مليار دولار و انحراف معياري قدره 2.33 مليار دولار، و هو مايعطينا تشتت ضعيف في قيم السلسلة.

3- **الواردات**(IMPT) : يتبين من قيم المتغير (IMPT) أن نمو الواردات خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 10.279 مليار دولار مسجلة سنة 1997 و أعلى قيمة 68.262 مليار دولار مسجلة سنة 2014، بوسط حسابي بلغ 2.57 مليار دولار و انحراف معياري قدره 2.07 مليار دولار، و هو مايعطينا تشتت ضعيف في قيم السلسلة.

من الناتج نرى أن المتغير IMPT يحمل أقل انحراف معياري مقارنة بالمتغيرات الأخرى، إذا فهو أكثر تجانس مقارنة مع بقية المتغيرات.

المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran et al (1997-2001, al) ، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL .

وتتميز منهجية ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة من بينها:

- بمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة (0 I)أو(1 I)
- إنّ استخدامه، بساعد على تقدير مكونات علاقات الأجلين الطويل و القصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العالقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bounds of Test؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

بالاعتماد على اختبار ADF تمت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للوغاريتم متغيرات الدراسة، وحسب ما يظهره الجدول(02-02) أدناه، فإن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى بحكم قيمة الدلالة للاختبار فاقت 0.05، بينما عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات استقرت كلها، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، وعليه فقد تحقق شرط تطبيق نموذج ARDL لتقدير أثر كل من الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي.

الجدول(02-03): نتائج اختبار ADFللاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE ADF					
AtLevel					
		LNGDP	**LNdp**	**LNinf**	**LNch**
With Constant	**t-Statistic**	***-1.304710***	-2.960411	-2.960411	-2.960411
	Prob.	0.6152	***0.407***	***0.1248***	***0.7709***
With Constant & Trend	**t-Statistic**	5.1182	-2.800433	-3.562882	-3.562882
	Prob.	0.7074	***0.2077***	***0.2833***	***0.7665***
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	4..183281	-1.952066	-1.952066	-1.952066
	Prob.	1.000	0.9998	***0.1850***	***0.3304***
At First Difference					
		d(LNGDP)	**d(LNdp)**	**d(LNinf)**	**d(LNch)**
With Constant	t-Statistic	-3.5781	-2.963972	-2.963972	-2.963972
	Prob.	0.0130	***0.0017***	***0.0000***	***0.0008***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3874	-3.568379	-3.568379	-3.568379
	Prob.	0.0734	0.0011	***0.0000***	***0.0049***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.19	-1.952473	-1.952473	-1.6110211
	Prob.	***0.1311***	***0.0017***	***0.0000***	***0.000***
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Notes: (*)Significantat the 10%; (**)Significantat the 5%; (***) Significantat the 1%. and (no) Not Significant					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviws.10

1- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDL وتحديد رتبته:

✓ **تحديد فترات الإبطاء المثلى:**

في هذا الإطار تم الإعتماد على عدد من المعايير الموضحة في الجدول(02)، أين تم اختيار فترة الإبطاء التي تأخذ عندها كل المعايير أقل قيمة، وبحسب النتائج أدناه فإن درجة التأخير المثلى هي P=1.

واعتمادا على ذلك تم تقدير العديد من النماذج التي يبرزها الشكل(01) وبناء على معيار Akaikecriteriainfortiomation ،فإن أفضل نموذج هو نموذج ARDL(1.2.2)

الشكل(01): فترات الإبطاء للنماذج المقدرة.

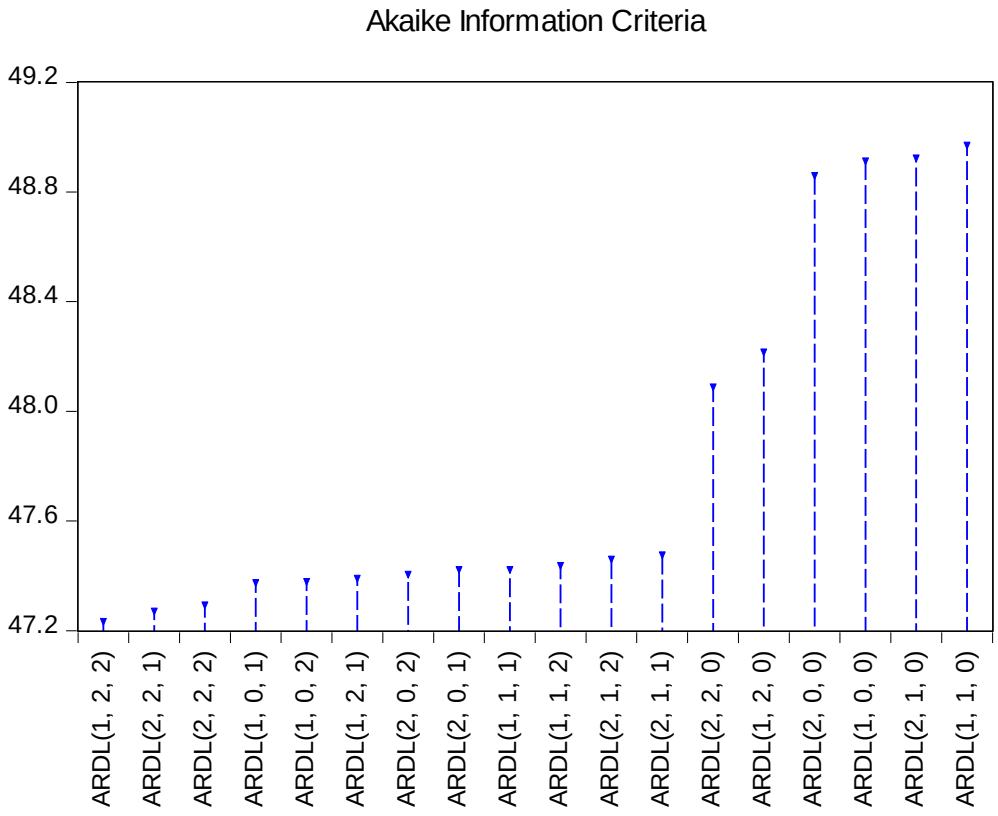

المصدر: مخرجات برنامج Eviws.10

المطلب الثاني : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة ARDLوتحديد رتبته

الجدول(02-04): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأةARDL

Dependent Variable: SERIESGDP
Method: ARDL
Date: 06/04/24 Time: 11: 03
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 afteradjustments
Maximum dependentlags: 2 (Automaticselection)
Model selectionmethod: Akaike info criterion (AIC)
Dynamicregressors (2 lags, automatic): IMPORTATIO EXPORTATION
Fixedregressors: C
Number of modelsevalulated: 18
Selected Model: ARDL(1, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.581515	0.100084	5.810275	0.0000
IMPORTATIO	0.960490	0.313846	3.060381	0.0055
IMPORTATIO(-1)	-0.849874	0.432471	-1.965156	0.0616
IMPORTATIO(-2)	0.795464	0.298814	2.662074	0.0139
EXPORTATION	1.203635	0.099385	12.11087	0.0000
EXPORTATION(-1)	-0.502801	0.182643	-2.752918	0.0113
EXPORTATION(-2)	-0.235684	0.098510	-2.392490	0.0253
C	2.87E+09	1.91E+09	1.504184	0.1461

R-squared	0.996950	Meandependent var	1.19E+11
Adjusted R-squared	0.996021	S.D. dependent var	6.21E+10
S.E. of regression	3.92E+09	Akaike info criterion	47.23345
Sumsquaredresid	3.53E+20	Schwarz criterion	47.60351
Log likelihood	-724.1185	Hannan-Quinn criter.	47.35408
F-statistic	1073.830	Durbin-Watson stat	2.190186
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and anysubsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

تظهر نتائج التقدير بأن النموذج المختار هو(2 ,2 ,1)ARDLمن بين 18نموذج تم تقييمه، وقد تم اختياره بناء على نموذجAIC مع تحديد فترات الإبطاء ب2 فترات كحد أعلى.
ومن خلال نتائج التقدير يظهر ان معامل التحديد قد بلغ 99٪، أيأن المتغيرات المستقلة(الصادرات والواردات) تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 99٪، كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة كانت 1073.830وهي أكبر من القيمة الحرجة، مما يدل على أن النموذج معنوي وملائم.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

:تظهر نتائج الاختبار من خلال الاختبار التالي:

الجدول (02-04): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدودBounds test

F-Bounds Test		NullHypothesis: No levelsrelationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.854500	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

من خلال مخرجات الاختبار نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة تساوي 6.85 وهي أكبر من القيم الحرجة العظمى I(1) لاختبار الحدود عند مستوى معنوية 10٪،5٪،2.5٪،1٪، وعليه يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك منطقية بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي (أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل) وذلك عند مستويات المعنوية السالفة الذكر.

المطلب الرابع: تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل

الفرع الأول: تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد إثبات وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، سوف يتم تقدير هذه العلاقة والموضحة نتائجها في الجدول لموالي:

الجدول(02-06): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMPORTATIO	2.165142	0.244756	8.846116	0.0000
EXPORTATION	1.111507	0.273125	4.069587	0.0005
C	6.85E+09	3.81E+09	1.797283	0.0854
EC = SERIESGDP - (2.1651*IMPORTATIO + 1.1115*EXPORTATION + 6854001829.5668)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

من خلال مخرجات التقدير اعلاه يتبين لنا أنه نوجد علاقة موجبة ومعنوية بين الواردات والنمو الاقتصادي ،بحيث أنه كلما زادت الواردات ب 1٪زاد النمو الاقتصادي ب 2.16٪، كما تم التوصل إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للصادرات على النمو الاقتصادي، بحيث كلما زادت الصادرات ب 1٪ زاد النمو الاقتصادي ب 1.11٪.

التفسير الاقتصادي :

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات، اي البترول كمادة أولية وحيدة تتمثل في المحروقات، و الذي يجعله عرضة للصدمات الخارجية، فأي خلل أو أزمة في سوق النفط على المستوى العالي سيؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، و من خلال الدراسة القياسية وجود أثر إيجابي للصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي، فيمكن تفسير ذلك أن معظم الصادرات هت من المحروقات و المواد الأولية، تلعب دورا مهما في تحديد مستويات الناتج و الدخل الوطني، كما أن الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا، و بالتالي الأمر الذي يؤدي بالسلطات إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات لتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة، كما يمكن تفسير الأثر الإيجابي للواردات على النمو الاقتصادي باعتبارها توفر المواد الأولية و النصف المصنعة و الآلات .....الخ اللازمة لزيادة الإنتاج و بالتالي الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تقدير العلاقة في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ VECM)

الجدول(02-07): تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(SERIESGDP)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/04/24 Time: 11: 14
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMPORTATIO)	0.960490	0.231232	4.153793	0.0004
D(IMPORTATIO(-1))	-0.795464	0.270561	-2.940051	0.0074
D(EXPORTATION)	1.203635	0.084726	14.20613	0.0000
D(EXPORTATION(-1))	0.235684	0.084222	2.798380	0.0102
CointEq(-1)*	-0.418485	0.075169	-5.567249	0.0000

R-squared	0.963740	Meandependent var	4.82E+09
Adjusted R-squared	0.958162	S.D. dependent var	1.80E+10
S.E. of regression	3.69E+09	Akaike info criterion	47.03990
Sumsquaredresid	3.53E+20	Schwarz criterion	47.27119
Log likelihood	-724.1185	Hannan-Quinn criter.	47.11530
Durbin-Watson stat	2.190186		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

تظهر النتائج أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ كان سالبا ومعنوي،وهو ما يؤكد وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة، كما أن مانسبته96.37٪ من اختلال التوازن في النمو الاقتصادي يتم تصحيحه تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن العودة لوضع التوازن لمتغير النمو الاقتصادي يستغرق سنة (1/0.963740=1.037) ، وذلك بعد أثر أي صدمة لأي المتغيرات المفسرة.

المطلب الخامس: اختبار جودة النموذج المقدر:

من أجل اختبار جودة النموذج المقدر ARDL(1, 2, 2) في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، لابد من التأكد من جودة أدائه من خلال الاختبارات التالية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: في هذا الإطار تم الاعتماد على اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) والتي كانت نتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول(02-08): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.583680	Prob. F(2,21)		0.5666
Obs*R-squared	1.632497	Prob. Chi-Square(2)		0.4421

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر للقيمة الاحتمالية للاختبار التي كانت اكبر من 0.05، يمكننا قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ومن الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي ، نلاحظ أن جميع الأعمدة كانت داخل مجال الثقة كما أن إحصاءةQ-STAT كانت غير معنوية (أكبر من 0.05)، وبالتالي فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

الشكل(02-05): الرسم البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

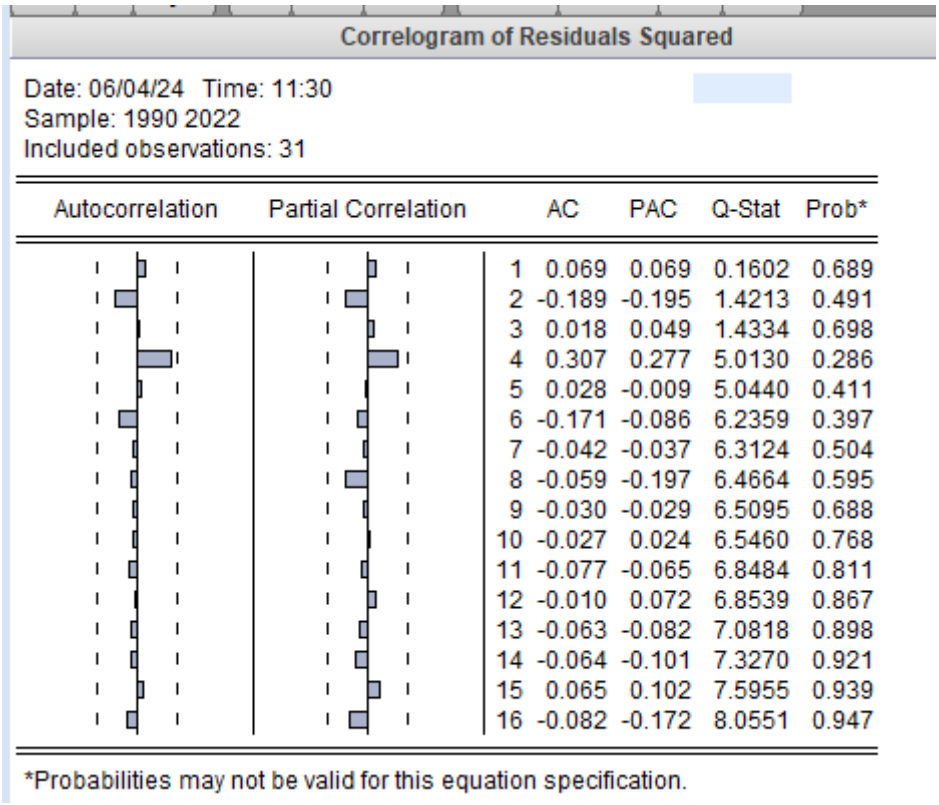

Correlogram of Residuals Squared

Date: 06/04/24 Time: 11:30
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.069	0.069	0.1602	0.689
		2	-0.189	-0.195	1.4213	0.491
		3	0.018	0.049	1.4334	0.698
		4	0.307	0.277	5.0130	0.286
		5	0.028	-0.009	5.0440	0.411
		6	-0.171	-0.086	6.2359	0.397
		7	-0.042	-0.037	6.3124	0.504
		8	-0.059	-0.197	6.4664	0.595
		9	-0.030	-0.029	6.5095	0.688
		10	-0.027	0.024	6.5460	0.768
		11	-0.077	-0.065	6.8484	0.811
		12	-0.010	0.072	6.8539	0.867
		13	-0.063	-0.082	7.0818	0.898
		14	-0.064	-0.101	7.3270	0.921
		15	0.065	0.102	7.5955	0.939
		16	-0.082	-0.172	8.0551	0.947

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

2-اختبار تجانس (ثبات) تباين الأخطاء(البواقي):

يمكن اختبار تجانس تباين الأخطاء باستخدام اختبار ARCH الذي تظهر نتائجه في الجدول أدناه:

الجدول(02-09): اختبار تجانس تباين الاخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.133473	Prob. F(1,28)	0.7176
Obs*R-squared	0.142328	Prob. Chi-Square(1)	0.7060

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

من خلال نتائج الاختبارواستنادا للقيمة الاحتمالية لاختبار فيشر التي كانت أكبر من0.05 يمكن قبول فرضية العدم بوجود تجانس التباين للأخطاء بمعنى يمكن عدم وجود مشكلة اختلاف التباين للأخطاء. وعليه فإن المعلمات المقدرة لهذا النموذج كلها كانت ثابتة، أي مستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة، و بالتالي لا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج الدراسة.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على النموذج المقدر سالفا تم رسم المدرج التكراري للبواقي وفقا للشكل أدناه.

الشكل(02-06): المدرج التكراري للبواقي

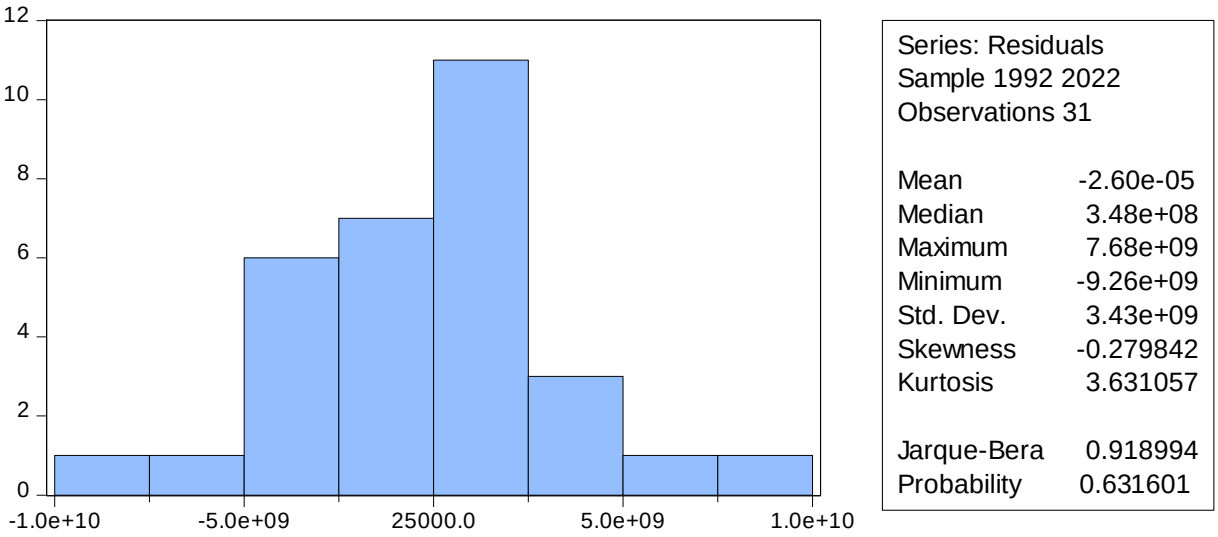

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V.10

بالنظر إلى إحصاءة(Jarque-Bera) التي كانت أكبر من القيمة 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية بأن البواقي تتوزع طبيعيا.

4- اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي:

لاختبار ثبات المعلمات المقدرة لهذا النموذج بواسطة نموذجARDL(1, 2, 2)أي مستقرة عبر الزمن لطيلة فترة الدراسة، بالتالي لا يوجد اختلال هيكلي حاصل، ولا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج هذه الدراسة، وهذا باستناد لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، وذلك لوجود الشكل البياني داخل الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5٪،الموضحين في الشكلين التاليين:

الشكل(02-07): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي

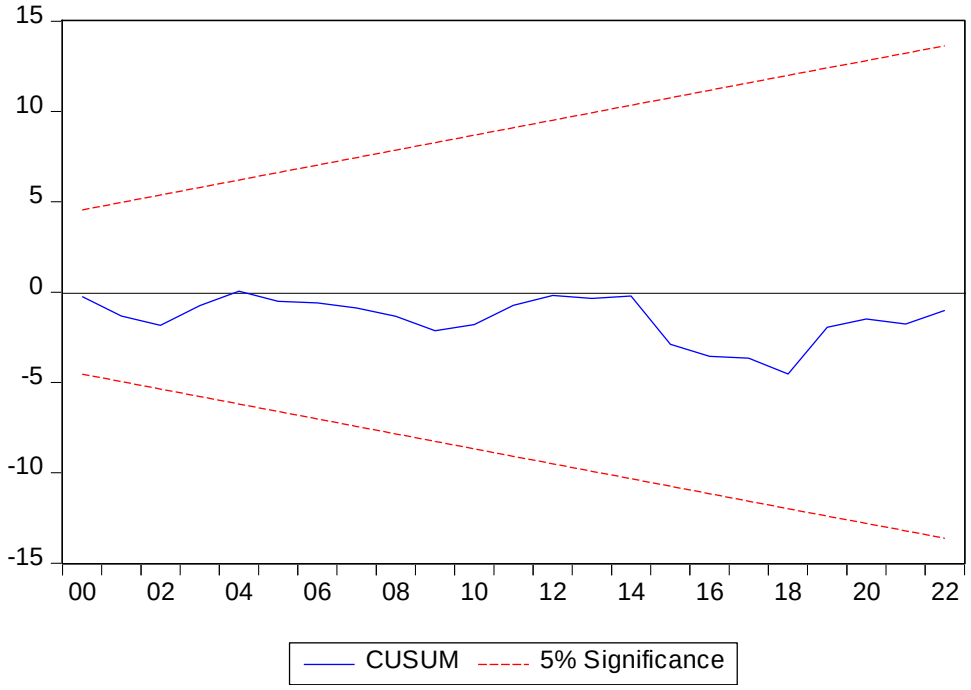

المصدر: مخرجات Eviews v 10

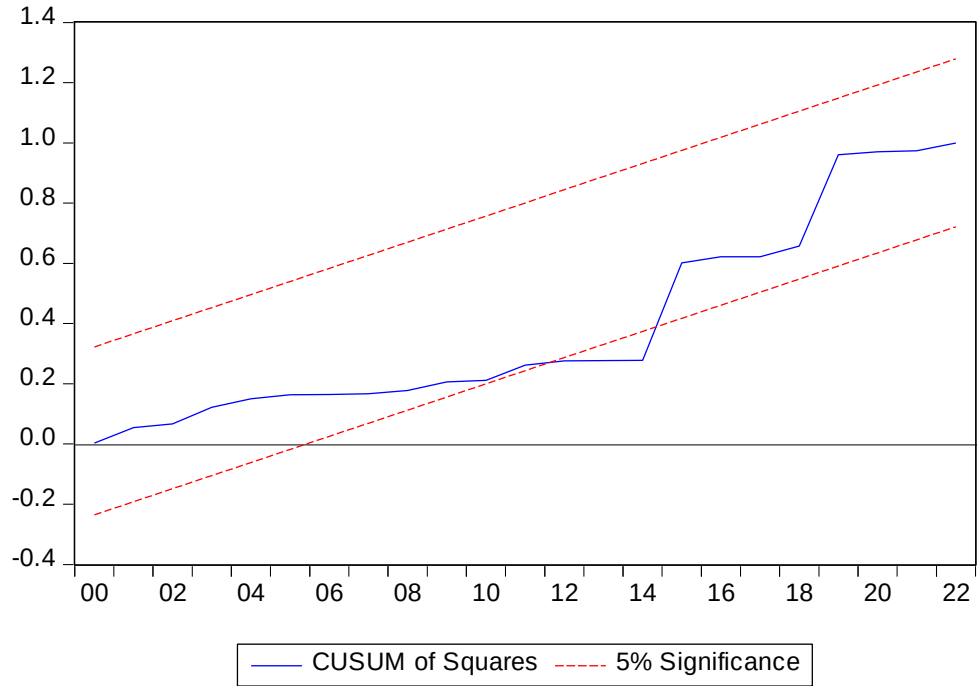

المصدر: مخرجات Eviews v 10

خاتمة:

هدفت دراستنا إلى تناول موضوع مهم يقيس اثر التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة(ARDL) ، وذلك من خلال جانبين للمعالجة نظرية تطرقت للمفاهيم الإجرائية للبحث وأخرى قياسية بتقدير نموذج قياسي يقيس هذا الأثر بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تقدير نموذج ARDL(1, 2, 2)حيث أن التغير الحاصل في النمو الاقتصادي في الجزائر يتم إرجاعه إلى المتغيرات المدروسة(الصادرات والواردات) بنسبة 99، ونفسر هده النسبة بأهمية هذه المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاديات على غرار الاقتصاد الوطني .
- وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين الصادرات ، الواردات والنمو الاقتصادي.
- وجود أثر موجب و معنوي لكل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين النموالاقتصادي، الصادرات والواردات
- معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي واللازم فهو سالب لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجع أو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل ومعنوي (غير معدوم) فالنسبة 9637٪من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني (الوضع الطويل الأجل)، ووحدة الزمن هنا التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من أجل معالجة الانحراف في النمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل هو أكثر من سنة بقليل(1/0.963740=1.037) كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائيا فالقيمة المحسوبة لـ t بالقيمة المطلقة أكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة؛
- جودة النموذج المستخدم في التحليل نظرا لخلوه من المشاكل القياسية وذلك باستخدام كل من اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، واختبار اختلاف التباين للأخطاء، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، بالإضافة إلى اختبار ثبات النموذج.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى معرفة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، حيث قمنا بتقسيم جوانب الموضوع إلى فصلين شاملين للعناصر المهمة للبحث، و هما كالتالي:

جاء في الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، إنطلاقا من تعريفهما، أسباب قيام التجارة الخارجية و كذا عرض العلاقة القائمة بينهما.

أما الفصل الثاني قمنا بدراسة وتحليل واقع وتطور التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، كما اختبرنا تجريبيا تأثير نمو كل من الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي المقاس بنمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، واعتمدنا في ذلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

نتائج إختبار الفرضيات:

بعد عرض و تحليل مختلف جوانب الموضوع بشقيه النظري و التطبيقي، توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفرضيات المقترحة مسبقا كمايلي:

الفرضية الأولى: بعد التطرق إلى مفاهيم التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي و أهميتهما في تحقيق التنمية الاقتصادية،اتضح وجود علاقة وطيدة بينهما و هي كالتالي:

- تأثير التجارة الخارجية على النمو من خلال ما توفره مكاسب و مساهمات تخص النمو الاقتصادي، الواردات و النمو من خلال توفير السلع الرأسمالية و الموارد الوسيطية الضرورية لرفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الذي يقود النمو الاقتصادي إلى الزيادة الصادرات و النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية : تؤثر التجارة الخارجية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المدرجة كمايلي:

- هناك أثر إيجابي للصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي.
- أظهرت نتائج الاستقرارية بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) حيث ان السلاسل الزمنية للمتغيرات (IMP ,PIB,EXP) غير مستقرة عند المستوى، و استقرت عند الفرق الأول بمستوى معنوية 5% أي أنها متكاملة من الدرجة I(0)، مما جعل شرط تطبيق نموذج ARDL قد تحقق لتقدير أثر كل من الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي.
- توضح نتائج اختبار الحدود لهذا النموذج أن قيمة F-STATISTIC تقع خارج مجال الحدين الأدنى I(0) و الأعلى I(1) بمستوى معنوية 5% ما يعني و جود علاقة توازنية طويلة الأجل و بالتالي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- معلمة تصحيح الخطأ تساوي 0,9637 بالإشارة السالبة مما يدل على دقة و صحة العلاقة التوازنية في الأجل القصير، و أن معدل النمو الإقتصادي يتصحح بما يقارب 96,"37 % أي يستغرق مدة سنة (1) و شهر(1) بالتقريب ليعود إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل.

من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- الاهتمام بالقطاعات خارج المحروقات مثل قطاع الفلاحة أو السياحة من أجل تحقيق معدلات أفضل للنمو الاقتصادي، باستغلال الإمكانيات المادية و البشرية،

- عدم تركيز على الصادرات النفطية و الصادرات المختلفة الأخرى من أجل تخفيض تكلفة الواردات و استنزاف العملة الصعبة،
- يجب تنويع الاقتصاد عن طريق تنويع القطاع الصناعي و تعزيز صادرات السلع المصنعة، مما يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة في الأسواق العالمية، و بالتالي توفر فرص العمل للأفراد و تعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

باللغة العربية:

- معروف، هوشيار،تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جديد، الأردن، 2013
- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة الجزء الأوّل، دار الرضا للنشر، 2000
- قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ترجمة عبد المجيد قدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002
- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المناهل اللبناني، بيروت، 2010
- جهينة سلطان العيبي, خضر, زكريا ، أنتم علي قائم (علم اجتماع التنمية) الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1939.
- محمد سحث مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999
- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
- ابراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق ، مصر، 2000.
- السيرتي محمد و نجا عبد الوهاب النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية ، مصر، 2008.
- محمد موسى حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- محمد حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1997.
- فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، السعودية، 1985.

- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن، 2010.
- محمد موسى حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، مرجع سابق.
- بول سام ولسون وآخرون، الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مصر، الدار الجامعية، 2006.
- مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية بدون طبعة، مصر، دار الجامعة الجديدة.
- بول سام ولسون وآخرون الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

باللغة الأجنبية:

- Jacques Lecaillon, la croissance économique, Edition Cujs.

- Jean Arrous, les théories de la croissance, « La pensée économique contemporaine », édition du seuil, 1999.

-

- Jean Rivoire, L'économie de marché, Que Sais-je?, Alger, Edition dahleb, 1994.

-

ثانيا: الدوريات والملتقيات و المقالات

باللغة العربية:

- الكليدار، قصي قاسم وناصر، سعد عزيز، تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة (1950-2008)، العدد (41،2014)
- شاكر، أسعد رحيم، العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، المجلد(13)، العدد (40،2016)
- علي، زينة طارق، 2018، أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجارة في العراق للمدة (2005-2015)، المجلد (4)، العدد (44،2018).
- محمد بن ابراهيم التويجري، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تونس، 2007.
- الناصر بوطيب، وآخرون قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015/2000، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، الجلد 05، العدد 02 ، البليدة، 2021
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003/2002.
- ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2028/2017.
- ناصر الدين قريب، بوحفص حاكمي، فيصل بشرول، "أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة(1970-2016)" المجلد10، العدد01، الجزائر،2020.
- صالح تومي و عيسى شقيقب،"النمدجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2002-1970،مجلة الباحث،العدد(4).
- مولود عبد الحميد، طلحة محمد لمين، "دراسة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)، مذكرة الماستر، الوادي، 2021/2020.

باللغة الأجنبية:

Akrouf Taklit & Benarba Faridx

«Effect of trade openness on economie growth in Algeria (econometric study 1990-2021)», Applique's Enssea, volume :07, N°01, Aria, 2023

ثالثا: المراجع الالكترونية

www.banquemondiale.org

رابعا: الرسائل الجامعية

باللغة العربية:

- حمزة خولة، "أثر سياسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماستر، جامعة أم بواقي، 2013-2014
- الكليدار، قصي قاسم وناصر، سعد عزيز، تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة (1950-2008)، العدد (41،2014)
- شاكر، أسعد رحيم، العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، المجلد(13)، العدد (40،2016).
- مديحة بن زكريا بن علو، شيبان نصيرة، دورة إعادة تأطير و إصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، المجلد 04، العدد 03، الجلفة- الجزائر، 2019.
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، 2006.
- عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2012)، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، 2013-2014.

- كنزة وشن، دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي (مجلس التعاون الخليجي نموذجًا 2001-2018)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.
- عبد الرشيد بن دين،"تنظيم وتطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر"، وهي أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- مسغوني مني، "علاقة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970-2001).
- صوايلى صدر الدين، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، باعتماد دراسة قياسية على 26 دولة نامية لمدة 22 سنة بين 1981 و2002.
- عبد الغفار غطاس ، "أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – خلال الفترة 1980-2011"، مذكرة الماجستير، جامعة برج بوعريرج،2015.
- شاقور سميرة ، "تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 1979-2009"، وهي رسالة ماجستير، الجزائر 2012/2011.
- عبد الحميد حمشة، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2013.
- عز الدين علي،"أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) خلال الفترة 2000-2012"، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران (2014/2013).

- ناصر الدين قريبي، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران (2014/2013).
- زيد ريان، "أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص : تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
- زياد محمد رفعت أبوليلى، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية، مذكرة الماجستير، جامعة اليرموك".

باللغة الأجنبية:

- **Dekkiche Djamel**

« L'impact de l'ouverture sur la croissance économique de l'Algérie», Mémoire De Magister, Université D'Oran Es-Senia,2012

- **Lamia Dib & Taouli Mustapha**

« L'impact de Commerce international sur la croissance : économique (cas de l'économie algérienne) », Université de Tlemcen, page 70, N°15, 2016.

- **Redouane Salin & Cheridi Riadh**

: « L'impact de l'importation des biens d'investissements sur la croissance économique en Algérie, Mémoire de Master, Université Abderahmane - Bejaia, 2018-2019.

- **DJAMANE Seguni Nadjet**« Impact of export Diversification on Economie Growth in Algeria», Univerity of Oran, Volume : 05, N° 01 Lame or (Algeria), 2022.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قيام أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة "ARDL". لتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي، الصادرات والواردات كمتغيرين ممثلين للتجارة الخارجية.

توصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي ومعنوي للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الصادرات – الواردات – النمو الاقتصادي– نموذج ARDL – الجزائر.

ABSTRACT :

This study aims to measure the impact of foreign trade on economic growth in Algeria over the period from 1990 to 2022 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL), to achieve this goal we have relied on the following variables : gross domestic product as a representative variable of economic growth, exports and imports on a representative variable of foreign trade.

The Study found that there are a positive and significat effect of exports and imports on economic growth in Algeria during the study period in the short and long terms.

Key words: foreign trade, economic growth. ARDL model. Algeria.